جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضـوع:

علاقة قطاع الصناعات التحويلية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر:

دراسة قياسية خلال الفترة 1999-2021

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

اعداد الطالب:

شلالي وليد

تحت اشراف:

أ.د. جمعة رضوان

أعضاء لجنة المناقشة:

د. هدروق أحمد	جامعة المدية	رئيسا
أ.د جمعة رضوان	جامعة المدية	مقررا
د. بوعزة زياد	جامعة المدية	عضوا

السنة الجامعية: 2023-2024



شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء ما في السماوات وملء ما في الأرض، وملء ما بينهما، اللهم لك الحمد والشكر حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، الحمد لله عدد ماكان، وعدد ما يكون وعدد الحركات والسكون،

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

لا يسعني إلى أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور جمعة رضوان على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، بتفرغ والتزام وتواضع...

وعلى منهجيته البناءة في العمل

وكل الشكر والتقدير الى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد،

وخصوصا زملائي في الدراسة

وكما أتقدم بشكر إلى جميع أساتذة كلية العلوم الإقتصادية المحترمين على ما قدموه لنا طيلة فترة الدراسة ولكل من علمنا مقياسا أو كلمة أو حرفا

إهداء

إلى التي كرمها الرحمان في القرآن الكريم...

إلى التي غمرتني بحبها وسقتني بعطفها، إلى مصدر الحنان والحضن الدافئ بالأمان الى التي كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي...أمي الغالية حفظها الله

إلى من حملني في كفوف الراحة، ومن كان قنديلا ينير دربي، إلى من أحمل إسمه بكل فخر، الى مصدر فخري واعتزازي، وقدوتي في الحياة... أبي الغالي

إلى من مدو يديهم لي في ضعفي، وآمنو بقدراتي، إلى أمان أيامي، سنودي وأضلاعي الثابتة الذين لا يميلون... إخواني وأختي الغاليين

إلى بهجة منزلنا، صغيرتي وصغيري وفلذتا كبدي.. أمينة وكوثر ومحمد

إلى كل الأحباب والأصدقاء والرفاق " إن غبتم لم ألق إنسانا يؤنسني وإن حضرتم فكل الناس قد حظرو"

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولا تسعهم مذكرتي.. أهديكم هذا العمل المتواضع.

وليد

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين قطاع الصناعات التحويلية بالمتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1999-2021) بالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (TSLS)،

بحيث أكدت النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الصناعات التحويلية والانتاج الصناعي والصادرات، ووجود علاقة عكسية بين الصناعات التحويلية ومؤشر اسعار الاستهلاك والواردات، كما أكدت النتائج وجود علاقة طردية قوية بين الإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي، كذلك أظهرت وجود علاقة طردية قوية جدا بين الناتج الداخلي الخام ومؤشر أسعار الاستهلاك.

الكلمات المفتاحية: الصناعات التحويلية، النمو الاقتصادي، طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (TSLS).

Abstract

This study aimed to test the relationship between the manufacturing sector and macroeconomic variables in Algeria during the period (1999-2021) based on the two-stage least squares method (TSLS).

The results obtained through the study confirmed the existence of a direct relationship between manufacturing industries, industrial production, and exports, and the existence of an inverse relationship between manufacturing industries and the consumer price index and imports. The results also confirmed the existence of a strong direct relationship between industrial production and agricultural production. They also showed the existence of a very strong direct relationship. Between the gross domestic product and the consumer price index.

Keywords: Manufacturing industry, economic growth, two-stage least squares method (TSLS) .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان	....
الإهداء	....
المستخلص	....
فهرس المحتويات	I
فهرس الأشكال	II
فهرس الملاحق	III
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والصناعات التحويلية	32-1
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الإقتصادي	3
المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية	3
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	5
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي	13
المطلب الرابع: خصائص وقياس النمو الاقتصادي	17
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للصناعات التحويلية	20
المطلب الأول: ماهية الصناعة	20
المطلب الثاني: أنواع الصناعات التحويلية	22
المطلب الثالث: متطلبات تطوير الصناعة التحويلية	25
المطلب الرابع: اهمية الصناعة التحويلية	26
المبحث الثالث: علاقة الصناعات التحويلية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية	28
المطلب الأول: علاقة الصناعة والانتاج الصناعي بالنمو الاقتصادي	28
المطلب الثاني: أثر التضخم على الصناعات التحويلية	30
المطلب الثالث: علاقة الصناعات التحويلية بالانفتاح التجاري	31

فهرس المحتويات

خلاصة الفصل الأول	32
الفصل الثاني: دراسة قياسية لعلاقة قطاع الصناعات التحويلية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية	62-34
تمهيد	34
المبحث الأول: مفاهيم حول طريقة الدراسة	35
المطلب الأول: طرق تقدير المعادلات الآنية	35
المطلب الثاني: النموذج محل الدراسة	40
المبحث الثاني: دراسة متغيرات الدراسة وتقدير النماذج	43
المطلب الأول: دراسة متغيرات الدراسة القياسية	43
المطلب الثاني: صياغة النموذج وتقديره	51
خلاصة الفصل الثاني	61
الخاتمة	66-64
قائمة المراجع	72-68
الملاحق	77-74

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1.2	محنى تطور حجم الصناعة التحويلية خلال الفترة (1999–2021)	43
2.2	محنى تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1999–2021)	44
3.2	محنى تطور حجم الانتاج الصناعي خلال الفترة (1999–2021)	45
4.2	محنى تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (1999–2021)	46
5.2	محنى تطور حجم الصادرات خلال الفترة (1999–2021)	47
6.2	محنى تطور حجم الواردات خلال الفترة (1999–2021)	48
7.2	محنى تطور حجم الانتاج الزراعي خلال الفترة (1999–2021)	49
8.2	محنى تطور حجم الاستثمار خلال الفترة (1999–2021)	50
9.2	محنى تطور عدد العمال خلال الفترة (1999–2021)	50

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1.1	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	5
2.1	تصنيف الصناعات	23
1.2	التعريف بالمتغيرات المستخدمة في النموذج	40
2.2	الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة	41

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1	بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1999–2021)	75
2	نتائج تقدير النموذج الأول بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين	76
3	يوضح مناطق القبول والرفض حسب داربن واتسون DW	76
4	نتائج تقدير النموذج الثاني بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين	77
5	نتائج تقدير النموذج الثالث بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين	77
6	نتائج تقدير النموذج الرابع بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين	78
7	نتائج تقدير النموذج الخامس بطريقة المربعات الصغرى العادية	78

مقدمـــــة

مقدمة:

تكتسي الصناعات التحويلية أهمية بالغة في التطور الاقتصادي للأمم، ذلك لكونها تساهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي للدول، وتوفير متطلبات الحياة لأفراد المجتمع، وتبعا لذلك فقد حاولت الجزائر منذ استقلالها انتهاج إستراتيجيات صناعية تهدف بالأساس إلى ترقية مكانة الصناعات التحويلية في الاقتصاد الوطني بداية من إستراتيجية الصناعات الثقيلة في سبعينيات القرن الماضي، ومرورا بإستراتيجية الصناعات الخفيفة في السنوات اللاحقة، غير أن النتائج المحققة كانت دائما دون الآمال المرجوة ما جعل من تراجع مكانة هذا القطاع داخل الاقتصاد الوطني نتيجة منطقية لهذا الفشل.

فالصناعات التحويلية تشكل عمودا فقريا للاقتصاد في العديد من الدول، إذ تمثل محورًا حيويًا لتحويل المواد الخام إلى منتجات جاهزة للسوق. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الصناعات لا يعتمد فقط على عوامل داخلية مثل التكنولوجيا والإنتاجية، بل يتأثر أيضًا بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

ترتبط الصناعات التحويلية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية بعلاقة تفاعلية، حيث يؤثر النمو الاقتصادي في البلد على حجم الطلب على المنتجات المصنعة، وبالتالي يحدد مستوى الإنتاج والاستثمار في هذه الصناعات. ومن ناحية أخرى، يؤثر التضخم على تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات، مما يؤثر بشكل مباشر على قدرة الشركات التحويلية على المنافسة. علاوة على ذلك، تتأثر الصادرات والواردات بسياسات التجارة الخارجية وتقلبات أسواق العملات، وهو ما يؤثر بدوره على تنافسية الصناعات التحويلية في السوق العالمية. وبالتالي، فإن فهم هذه العلاقة والتفاعل بين الصناعات التحويلية والمتغيرات الاقتصادية الكلية يساعد في تحديد توجهات السياسات الاقتصادية وتعزيز الاستدامة والنمو في هذا القطاع الحيوي.

- **إشكالية الدراسة:**

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

ما هي العلاقة بين قطاع الصناعة التحويلية والمتغيرات الإقتصادية الكلية ؟

الأسئلة الفرعية:

وحتى يتسنى الجواب على السؤال الرئيسي فإنه من الضروري طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي محددات قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر؟
2. ما هي المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بقطاع الصناعة التحويلية في الجزائر؟
3. ما هي العلاقة بين قطاع الصناعات التحويلية والواردات في الجزائر ؟

الفرضيات:

1-محددات قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر هي: القطاع الصناعي، القطاع الزراعي

2-المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بقطاع الصناعة التحويلية في الجزائر هي: أسعار الاستهلاك، الصادرات

3-العلاقة طردية بين قطاع الصناعة التحويلية والواردات في الجزائر.

❖ **أهمية الدراسة:**

-تلعب الصناعات التحويلية دورا محوريا في دفع النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل وتحفيز الابتكار .وفهم العلاقة بين هذه الصناعات والمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل النمو والبطالة والاستثمار يُساعد على وضع سياسات اقتصادية فعالة تُعزز النمو الاقتصادي وتُحقق التنمية المستدامة.

-يساعد فهم العلاقة بين الصناعات التحويلية والمتغيرات الاقتصادية الكلية على تحسين عملية صنع القرار على مختلف المستويات، بدءًا من صانعي السياسات إلى الشركات والأفراد.

-يمكن من خلال دراسة هذه العلاقة تقييم المخاطر الاقتصادية التي قد تواجهها الدول أو الشركات، وذلك من خلال تحليل تأثير العوامل الاقتصادية الكلية على أداء الصناعات التحويلية.

-يساعد فهم العلاقة بين الصناعات التحويلية والمتغيرات الاقتصادية الكلية على توجيه الاستثمارات بشكل أكثر كفاءة.

-يمكن من خلال دراسة هذه العلاقة تحفيز الابتكار في الصناعات التحويلية من خلال فهم العوامل التي تساهم في تطوير هذه الصناعات وزيادة قدرتها التنافسية.

❖ **أهداف الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة المتمثلة في الدراسة القياسية لعلاقة قطاع الصناعات التحويلية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، فيما يلي:

- إبراز أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالصناعات التحويلية والنمو الاقتصادي على ضوء المدارس الاقتصادية،
- الصناعات التحويلية تشكل عمودًا فقريًا للاقتصاد في العديد من الدول،
- معرفة تأثير الصناعات التحويلية في المتغيرات الاقتصادية الكلية،
- الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه العلاقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي والشركاء في النمو،
- إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو دراسة العلاقة بين الصناعات التحويلية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1999-2021.

❖ **منهج الدراسة:**

لكي نستطيع الإجابة على تساؤلات إشكالية البحث والإلمام بكل جوانبه اعتمدنا المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى مفاهيم الصناعات التحويلية والنمو الاقتصادي، كما استخدمنا المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي بالاستعانة بطرق القياس الاقتصادي المتمثلة في طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتن وطريقة المربعات الصغرى العادية لدراسة العلاقة بين قطاع الصناعات التحويلية والمتغيرات الاقتصادية في الجزائر، بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews12 لمعالجة المعطيات المتحصل عليها من مؤشرات البنك الدولي.

❖ **أسباب اختيار الدراسة:**

وتأتي مبررات اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

-الرغبة في دراسة هذا الموضوع الهام في الجانب الاقتصادي للوقوف على العلاقة بين الصناعة التحويلية والمتغيرات الاقتصادية الكلية

-اختيار هذا الموضوع لأنه يتعلق بتخصص دراستنا.

-الميل الشخصي لدراسة هذا الموضوع، حيث ارتأينا أن نميز هذه الدراسة على الدراسات السابقة لها من خلال استخدام تقنيات جديدة (استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين) الذي يعطي نتائج دقيقة.

-رغبتنا الشخصية في معالجة هذا الموضوع على مستوى الاقتصاد الكلي، ولسد النقص في مجال الدراسات القياسية التي تعالج مثل هذا الموضوع.

❖ **حدود الدراسة:**

تضمنت الدراسة الحدود المكانية والحدود الزمانية كما يلي:

- **الحدود المكانية:** وتخص الجانب الاقتصادي لدولة الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق الدراسة القياسية بالنسبة لدولة الجزائر خلال الفترة1999-2021

❖ **الدراسات السابقة:**

- **دراسة محمد إسماعيل، جمال قاسم محمود، أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، دراسات اقتصادية، العدد90-2021، صندوق النقد العربي.

هدفت هاته الدراسة بتقدير أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربي، باستخدام منهجية السلاسل الزمنية المقطعية لأربع عشرة دولة عربية خلال الفترة (2004-2018)، شمل النموذج عدد من المتغيرات وهي: النتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، وإنتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية، وحصة صادرات منتجات قطاع الصناعة التحويلية من إجمالي الصادرات السلعية، والكتلة النقدية، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، إضافة إلى متغير وهمي معبر عن طبيعة الهياكل الاقتصادية، للتفرقة ما بين الأثر الاقتصادي للقطاع في كل من الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط.

وكانت النتائج تشير الى وجود علاقة طردية ما بين إنتاجية العامل بقطاع الصناعات التحويلية و حصة صادرات منتجات قطاع الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات السلعية ومعدلات النمو الاقتصادي
في الدول العربية .إضافة إلى ذلك أشارت النتائج إلى أن معنوية الكتلة النقدية والائتمان المحلي للقطاع الخاص . بناء عليه، أكدت الدراسة أهمية تبني استراتيجيات وطنية داعمة لهذه الصناعات على المدى الطويل، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وضمان البيئة القانونية والتنظيمية المواتية لنشاط قطاع الصناعات التحويلية وتوفير الائتمان اللازم له، بهدف زيادة مستويات إنتاجيته وتنافسيته.

الدراسات باللغة الأجنبية:

-Saad Abd Ulkareem Hammad, Ali Darub Kassar Al Hiyali , The Impact of Private Sector Investment in the Manufacturing Industry on Growth and Unemployment in Iraq for the Period 2004-2021: SciencePG

هدف هذا البحث إلى قياس تأثير الاستثمار في القطاع الخاص بالصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي والبطالة في العراق للفترة 2004-2021. تم استخدام النماذج والاختبارات القياسية الاقتصادية، وتم تطبيق نموذج التأخر الموزع التلقائي التراجعي (ARDL). تشير النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار في القطاع الخاص بالصناعات التحويلية، والناتج المحلي الإجمالي (ن.م.إ)، والبطالة. إلى جانب ذلك، توجد علاقة توازن على المدى الطويل بين إنتاج الصناعات التحويلية والناتج المحلي الإجمالي، ولها تأثير كبير على مستوى احتمال (1٪)، وترتبط بعلاقة مباشرة معه على المدى الطويل، حيث تؤدي زيادة إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 1٪ إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.210207.كما أظهرت الدراسة وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغير إنتاج الصناعات التحويلية ومعدل البطالة، وكان هذا التأثير ملحوظًا على مستوى احتمال 1٪، ولكنه عكسي على المدى الطويل، حيث أن زيادة الإنتاج في الصناعات التحويلية بنسبة 1٪ تؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة بنسبة 2.29383.

-Dilek Temiz Dinç, Aytaç Gökmen, The Relationship Between The Manufacturing Industry and Economic Growth in Turkey: Övgü Alıcı, International Journal of Applied Management Sciences and Engineering

هدف هذا البحث إلى دراسة صادرات القطاع الصناعي في تركيا خلال الفترة 1980-2020، وذلك للتحقق من وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والقطاع الصناعي .تم تحليل العلاقة بين صادرات الصناعات التحويلية والنمو الاقتصادي باستخدام الأساليب القياسية الاقتصادية .وأظهر تحليل التكامل المشترك وجود علاقة ارتباط إيجابية على المدى الطويل .كما أظهر اختبار السببية حسب جرينجر وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من صادرات الصناعات التحويلية إلى النمو على المدى القصير .لدعم اختبار جرينجر للسببية، وجد اختبار تودا-ياماموتو للسببية أيضًا وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من صادرات الصناعات التحويلية إلى النمو الاقتصادي .

بعد إجراء اختبارات السببية، ولتحديد إشارة التأثير، تم اختبار السلاسل الثابتة، وتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS) للنموذج القياسي الاقتصادي، ووصلت الدراسة إلى نتيجة وجود تأثير إيجابي لصادرات الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي.

❖ **هيكل الدراسة:**

اعتمدنا في خطتنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من فصلين حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للنمو الاقتصادي والصناعات التحويلية والذي يحتوي على ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي من مفهوم ونضريات بالإضافة الى محددات وقياس، أما في المبحث الثاني فأشرنا الى الاطار المفاهيمي للصناعات التحويلية حيث تطرقنا الى اعطاء نظرة عن الصناعات التحولية (مفهومها أنواعها ...الخ)، أما في المبحث الثالث فأشرنا الى علاقة الصناعات التحويلية مع المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر مثل: النمو الاقتصادي والتضخم والانفتاح التجاري.

أما الفصل الثاني فقد قمنا بدراسة قياسية لعلاقة قطاع الصناعات التحويلية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1999-2021، بداية بإعطاء نظرة عامة عن طريقة الدراسة ومن ثم التعريف بمتغيرات الدراسة، ثم قمنا بدراسة متغيرات الدراسة القياسية وتحليلها، وفي الأخير صياغة النماذج القياسية المناسبة لدراستنا، وتقديرها بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين ثم تفسير النتائج من الناحية القياسية، الاقتصادية، الاحصائية، بالإستعانة ببرنامج Eviews12، وفي الخاتمة كخلاصة للبحث واهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للنمو الاقتصادي والصناعات التحويلية

تمهيد

تمثل الصناعات التحويلية القاعدة الأساسية للتصنيع والإنتاج، حيث تحول الموارد الطبيعية والمواد الخام إلى منتجات نهائية تلبي احتياجات المستهلكين. ومن خلال توظيف العمالة واستثمار التكنولوجيا والابتكار، تسهم الصناعات التحويلية بشكل فعال في خلق الثروة وتوفير فرص العمل، مما يعزز النمو الاقتصادي.

من خلال هذا الفصل، سننطلق في استكشاف العلاقة المترابطة بين الصناعات التحويلية والمتغيرات الاقتصادية الكلية، مع التركيز على الطريقة التي يؤثر بها النمو الاقتصادي على هذا القطاع الحيوي. نبدأ بفهم النمو الاقتصادي، الذي يعتبر محركا أساسيا لتطوير الاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة. سنستكشف النظريات المختلفة للنمو الاقتصادي، بدءا من النمو الكلاسيكي إلى النظريات الحديثة، ثم سننتقل إلى دراسة دور الصناعات التحويلية في الاقتصاد، وكيفية تأثيرها على النمو الاقتصادي. سنستعرض أنواع الصناعات التحويلية ودورها في تحسين القيمة المضافة وخلق فرص العمل. وأخيرا سنتطرق إلى العلاقة المتبادلة بين الصناعات التحويلية والمتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث سنفحص كيف يؤثر النمو الاقتصادي والتضخم والصادرات والواردات على هذا القطاع، وكذلك كيفية تأثير الصناعات التحويلية على هذه المتغيرات بدورها.

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.

يكتسي موضوع النمو الاقتصادي أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي، حيث يعتبر اليوم أحد أهم المعايير الاقتصادية التي يتناولها الباحثون والاقتصاديون وحتى السياسيون في تحليلاتهم، فقد تعددت وتنوعت مفاهيمه حسب تنوع واختلاف آراء المفكرين والمحللين، وكذا حسب اختلاف أماكنهم وبيئاتهم والزمن الذي عايشوه، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم المصطلحات المرتبطة بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية.

يقسم الاقتصاديون عمومًا بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من أن البعض يستخدمهما كمرادفين لبعضهما البعض، إلا أن هناك فارقًا أساسيًا بينهما. يتمثل هذا الفارق في أن النمو الاقتصادي يشير إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، بينما يشمل مفهوم التنمية الاقتصادية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تتعدى مجرد النمو الاقتصادي. لذا، يعد تحديد تعاريف دقيقة لكل مصطلح من هذين المصطلحين أمرًا بالغ الأهمية.

الفرع الأول: تعريف النمو الإقتصادي.

توجد للنمو عدة تعاريف، نذكر منها:

التعريف 1: أجمع أغلب الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والذي يؤدي بدوره إلى الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري حيث اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.[1]

[1] روب موريس، **''النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة''**ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت1979، ص9.

التعريف 2: زيادة قدرة الوطن على إنتاج السلع والخدمات، كما يعني النمو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن وهو يشير لنصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع.[1]

التعريف 3: عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حالة انخفاضها.[2]

التعريف 4: حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[3]

ويمكن تقديم تعريف شامل للنمو الاقتصادي على أنه الزيادة في الإنتاج الإجمالي للسلع والخدمات التي يرغب فيها السكان خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

الفرع الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية:

التعريف 1:حسب (Kindleberger1958) فان التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني من السلع والخدمات في فترة زمنية معينة، مع توافر تغيرات التكنولوجية والتقنية والتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة او التي ينتظر انشاءها[4].

التعريف 2: حسب جيبرالد ماير التنمية الاقتصادية هي العملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن[5].

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية مصر، 2000، ص141.

[2] محمد عبد العزيز عجمية إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بجامعة الاسكندرية، مصر 2003، ص11.

[3] إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى 2013، ص265.

[4] أحمد هدروق، **أثر الاستثمار الاجنبي المباشر والراس المال البشري في النمو الاقتصادي بعيد المدى(دراسة قياسية لحالة دول شمال افريقيا)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، في الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2017، ص39.

[5] بوضياف ياسين، **التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية**، مقال، جامعة الشلف، ص186.

التعريف 3: تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، واذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد سيرتفع[1].

التعريف 4: تعرف التنمية أيضا بأنها مجموعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو[2].

ومما سبق، يمكن تبيان الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجدول التالي رقم (1-2)

الجدول رقم (1-1): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
1-لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي. 2-يركز على التغيير في حجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. 3-لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي. 4-يتم بدون إتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع.	1-يهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه. 2-تهتم بنوعية السلع والخدمات بنفسها 3-تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. 4-عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد.

المصدر: حواشين رماح، النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية(2000-2014)، جامعة ابن خلدون(تيارت)،2019، ص10.

ومنه: نستنتج أن التنمية الاقتصادية هي اوسع وأشمل من النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

سنتطرق في هذا الجزء إلى النظريات المختلفة للنمو الإقتصادي التي تمهد الطريق لوضع السياسات المعالجة والأساليب المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ابتداءا من النظرية الكلاسيكية الى غاية النظرية الجديدة للنمو الإقتصادي، من الأخذ بعين الاعتبار بأنه لا يمكن اليوم تطبيق تلك النظريات مباشرة على الدول النامية، إنما يتطلب الأمر استيعاب تلك النظريات وتطويرها بما يخدم صالح هذه الدول.

[1] كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1988، ص63.

[2] جلال خشيب، **النمو الاقتصادي**، الموقع الالكتروني www.alukah.net، 20/04/2023، ص 6.

1-النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وآرائهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه. ولعل من أهم تلك الأفكار كانت في كتابات كل من آدم سميث، ريكاردو، ومالتس، لتناول كل منهم فيما يلي:

1.1 تحليل آدم سميت:

يرى آدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا، وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي، حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم اليد الخفية " invisible hand كما نادى بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي[1].

ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير ثروة الأمم Welth of Nations والذي نشر عام 1776م وترجم إلى عشرات اللغات. يوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يتأتى أساسا من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي. ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا Self Sustaining ، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار تراكم رأسمالي أكبر، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح. وهكذا، ولكنه في الوقت نفسه يشير الى أن هذه العملية التراكمية للنمو حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد الى مرحلة حدة التراكم الرأس المالي (حيث يتكالب الرأسماليين على الاستثمار في مجالات معينة) الى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة ركود stationary state (حلقة دائرية انكماشية).

[1] د. عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص30.

2.1تحليل ديفيد ريكاردو:

بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما :

أ-نظرية مالتس للسكان ب-قانون تناقص الغلة.

يقرر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى. وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأعمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من إستثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي. هذا يؤدي الى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الانتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة. وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع)، مما يؤدي الى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع اسعار الغذاء. هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتركم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور الى الانخفاظ حتى تصل الى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي صعب معه استمرار عملية النمو[1].

يقسم ريكاردو المجتمع الى ثلاث فئات، فئة الرأسماليين، فئة العمال وفئة ملاك الأراضي الزراعية. ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الارباح...الخ، وأن أجور العمال لا بد من أن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، اذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل. هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم. ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض.

[1] د. عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص31

2-نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي:

تأثر شومبيتر بالفكر الرأسمالي في موضوع التاقضات في النظام الرأسمالي والصراع الطبقي، الى أن الخطوط التي بنى بها نظريته للنمو الاقتصادي تبتعد عن تلك التي وضعها ماركس والكلاسيكيون حيث توصل الى الغاء النظام الرأسمالي والوصول الى النظام الاشتراكي، متأثرا بالفكر الكلاسيكي الحديث والذي رفض اعتبار النظام الرأسمالي نظاما شاملا، وآمن به كإطار للنمو الاقتصادي فقط، وبنى نظريته أو تحليله للنمو الاقتصادي على عنصريين مهميين وهما: أهمية المنظم والائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي، ووفقا للعنصرين السابقين يمكن إعطاء أهم ما جاء به في النقاط التالية[1]:

-توصل شومبيتر الى ان النمو ليس عملية تدريجية كما رآها الكلاسيكيون، بل تحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد، وان اتجاه النمو ليس مستمرا بل يصل سريعا الى حدوده وان هذه الحداد هي انما تكون بيئة الاستثمار لابتكاري غير مواتية في عملية النمو.

-يرى شومبيتر العوامل التنظيمية والفنية تلعب دورا مهما في عملية النمو، فالمنظم هو الشخصية الرئيسية في تحليله وهو من وجهة نظره مبتكر يرسم خطة الانتاج ويعمل على تجميع عناصر الانتاج لتحقيق اقصى الارباح عن طريق انتاج سلع جدية وفتح اسواق جديدة وكذا الحصول على مصدر جديد للمواد الخام، وكل هذه العناصر تؤدي الى النمو والتنمية، وان المبتكر ليس بالضرورة ان يكون رأسماليا او ممولا للمشاريع، بل يتحرك بدافع الرغبة لايجاد مملكة تجارية خاصة به.

-أكد شومبيتر على أن اهمية الادخار والتي يمنحها القطاع المصرفي المنظم ليقوم بانتاج جديد، ولا يعترف شومبيتر بأهمية رؤووس الأموال النقدية في عملية النمو الاقتصادي، وبالتالي حسب شومبيتر أن عملية النمو تتضمن ثلاث عناصر وهي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، فالبنية الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الاجور في الداخل.

[1] مدحت القريشي، " **التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات–**"، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، سنة 2007، ص70.

-تحدث عن الاستثمار وتمويله، وكذا أنواعه، حيث توصل الى أن الجهاز المصرفي له أهمية كبير في تمويل الاستثمارات وأن الاستثمار في الابتكار يمول من طرف الجهاز المصرفي وليس من الادخار وهذا عكس ما جاء به الكلاسيكيون، ونميز نوعين من الاستثمارات وهما: الاستثمار التلقائي ويعتبره المحدد الرئيسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وانما يتحدد في عملية الابتكار والتجديد، وكذا الاستثمار التابع والذي يتحدد بالارباح والفائدة وحجم الرأسمال القائم.

إلا أن شومبيتر تعرض الى عدة انتقادات، فمن خلال تحليله لعملية النمو يفتقر العمومية، كما أنه ركز على بعض العلاقات الاقتصادية دون الاخرى وركز على التجديد والابتكار وعلى الائتمان المصرفي، اما فيما يخص مدى ملائمة تحليلات شومبيتر للبلدان النامية فإنها محدودة لأسباب عديدة أهمها:

-نظرية شومبيتر تتلاءم مع نظام اقتصادي اجتماعي معين والمتمثل في اوروبا الغربية وامريكا، اما البلدان النامية فتختلف تماما عن تلك البلدان، وذلك لافتقارها للعدد المطلوب من المنظمين الذي هو أساس نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي.

-البلدان النامية لا تحتاج الى الابتكار فقط للوصول الى التنمية المستدامة بل تحتاج إلى عوامل عديدة مثل الهياكل التنظيمية والتطبيقات الادارية والكفاءة، القيم الملائمة والدوافع والتحفيز.

-ما توصل اله شومبيتر على أن الائتمان يقلل من دور الادخار والاستثمارات الحقيقية، كما يمكن القول انه يقلل من شأن وأهمية التمويل بالعجز السائد في البلدان النامية.

3-نموذج هارود-دومار:

يعتبر نموذج هارود دومار كنموذج أولي له أهمية بالغة في الاستثمار ودوره في تفعيل حركة النمو الاقتصادي، فحسب هارود دومار فإن مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة، وانطلاقا من ذلك حولا تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل وعند مستوى التشغيل الكامل.

يعتبر نموذج هارود دومار نموذجا مرجعيا بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو الاقتصادي ويسمى في بعض الأحيان بالنموذج الكينزي للنمو، حيث يبين هذا النموذج كيفية زيادة معدل النمو الاقتصادي، وحسبه فإن الحصول على

الزيادة في معدل النمو الاقتصادي تم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال / الدخل)، وإما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار الى الدخل)، وبالتالي فإن النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب[1].

و من خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي و المالي، بالإضافة إلى نموذج "هارود" و الذي يقترب من نموذج "دومار"، لذلك عادة ما تتكلم عن نموذج "هارود – دومار"، و هذا رغم تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع ويهمل شروط التوازن في سوف العمل، أما تحليل هارود هو أكثر تكاملا، و ذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين والعقبات في الحصول على التوازن الآتي بينهما، و على العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريبا[2].

وقد وضح كل من هارود و دومار نموذجه في إطار مجموعة من العرضيات و التي يمكن حصرها في[3] :

- أن الاقتصاد مغلق، و لا توجد تجارة خارجية، مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي،
- . إفتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الاستثماري مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل،
- أن هناك نمط واحد لإنتاج السلعة، ولا يوجد إهلاك لسلع الرأسمالية، أي افتراض عمر لا نهائي لها.

4-نموذج solow:

الذي قدمه روبرت سولو في عام 1956، يُعتبر من النماذج الرئيسية في دراسة نظرية النمو الاقتصادي. بنى سولو نموذجه استنادًا إلى المبادئ النيوكلاسيكية، حيث أسهم بتطوير نموذج مطلق للنمو. قام بتقديم فرضيات تجاوبت مع النقاط الضعيفة للنماذج السابقة. أسس فرضية لهذا النموذج على أن معدل النمو يتحدد من خلال معدل النمو السكاني والتقدم التكنولوجي، حيث يُعتبر كلاهما عاملًا خارجيًا بالنسبة لتابع النمو. وفقًا لهذا النموذج، يُمكن تفسير الإنتاج والنمو انطلاقًا من دالة الإنتاج ومتغيرات أخرى متعلقة بالعوامل الإنتاجية[4]:

[1] أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع**، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص75-76

[2] Gilbert abraham , **Dynamique economique**, 7 edition, paris, edition dalloz, 1991, p181

[3] فليج حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2006، ص 142.

[4] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلة الباحث، عدد 2012/10، ص 150.

$$Y = A.F\ (K, L).$$

بحيث:

Y: الإنتاج

A: معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الإنتاجية أيالتطور التكنولوجي.

K: مستوى رأس المال.

L: مستوى العمل.

وهكذا، يظهر أن الزيادة في عوامل الإنتاج تؤدي دائمًا إلى نمو أضعف، مما يجعل التقدم التكنولوجي هو العامل الرئيسي في تحريك الاقتصاد من حالة السكون وتحقيق نمو طويل الأمد. يُبيّن نموذج سولو أن تراكم رأس المال وحده ليس المحرك الوحيد للنمو، حيث يُظهر أن التقدم التكنولوجي يلعب دورًا حاسمًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من أهمية التطور التكنولوجي في النمو، إلا أن سولو لم يُحاول تفسيره بشكل مباشر، بل قام بتقدير مساهمة العمل ورأس المال في النمو دون تفصيل أكبر للتكنولوجيا. ونتيجة لذلك، بقي جزء كبير من النمو بدون تفسير، مما أدى إلى تسمية نظرية سولو بـ "نظرية النمو الخارجي". تطورت نظرية النمو الاقتصادي عبر ثلاث مراحل متتالية خلال النصف الأول من القرن الماضي، حيث تركز المرحلة الأولى على أعمال هارود ودومار، بينما تركز المرحلة الثانية على تطوير النموذج النيوكلاسيكي. في المرحلة الثالثة، شهد النموذج النيوكلاسيكي فشلًا في تفسير بعض جوانب النمو[1].

[1] Solow. R.M. **les evolution de la theorie croissance**. Revue problemes economiques N2432. 19 juillet. 1995. P 01 – 04.

5- نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي):

حاول الكثير من الاقتصاديين إيجاد منشأ داخلي للنمو وأسموها بنظرية النمو الداخلي Endogenous growth theory وتسمى أيضا بالنظرية الحديثة للنمو، وكان Paul Romer الأول الذي قام بذلك في سنة 1986 متبوعا بروبرت لويسRobert Barro في سنة 1988 بالإضافة إلى روبرت بيرو في سنة 1991 بحيث يشير هذا التيار الفكري الجديد إلى الدور القوي الذي تلعبه أربعة عوامل أساسية في زيادة الاقتصادية والمتمثلة في الرأسمال الطبيعي، التكنولوجيا، الرأسمال العمومي، وقد انطلق Romer من مبدأ أن المردود المتناقض يعتبر مميّزا سيئا للاقتصاد الحالي، إذ بين بأنه انطلاقا من الآثار الجانبية الخارجية، يمكن الحصول على مردودات ثابتة أو حتى متزايدة، وهو ما يعتبر مصدرا للتطور التقني، كما يعتبر بأن المحدد الأساسي لنمو مستدام على المدى الطويل يكون سببه الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة، بحيث تكون الغلاّت متناقضة، أي أن الاستثمار من هذا النوع لا يرفع من مستوى المعرفة، فتزايد المستوى المعرفي لن يكون ملكية خاصة للمؤسسة، لأن إنشاء معارف جديدة عبر مؤسسة قد يرفع من إنتاج مؤسسات أخرى منافسة، وبالتالي فإن المعرفة تعطي إنتاجية حدية متزايدة والتوسع في الإنتاج بسبب تحسن المستوى المعرفي، والذي يعطي ما يسمى الغلة المتزايدة، ومن ناحية أخرى هناك الأعمال المقدمة من قبل (Grossman Helpman) سنة 1991 ،Aghion, Howth)) سنة 1992، بحيث اعتبر متغير التقدم التقني كمتغير داخلي مشيرين إلى مساهمة هذا المتغير في النمو الاقتصادي انطلاقا من سلوكيات الأعوان الاقتصادين ذاتهم، كما تسلط هذه النماذج الضوء على دور الابتكارات التكنولوجية وعلى أهمية المصادر المخصصة لبحوث التطوير.

وأخيرا ، يمكن القول بأن أهم مبادئ هذه النظرية تتمحور حول دمج مفهوم رأس المال البشري كالمهارات والمعارف التي تجعل الأفراد أكثر إنتاجية، وبخلاف رأس المال المادي فإن رأس المال البشري يتميز بتزايد معدلات عوائده، بحيث لا يتباطأ النمو عندما يتراكم رأسمال البشر (التعليم) أو ترفع من مستوى التقدم التقني (الابتكارات)[1]، وبذلك يرتبط النمو وفق نظرية النمو الداخلي إضافة إلى عنصري رأس المال المادي والبشري بعوامل داخلية أهمها كفاءة قوة العمل من مهارات ومعارف، أو ما يزيد من مستوى التقني كالابتكارات والاختراعات، أما النظريات المعاصرة فركزت على عوامل متعددة تؤثر في مستوى النمو كالعامل المعرفي والديني والجغرافي والمؤسساتي والسياسي.

[1] ربيع نصر، **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2004، ص8.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، فقد يرجع مصدر النمو إلى زيادة الإنتاجية التي تؤدي إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج، وقد يرجع لزيادة الصادرات والتطور المالي، ومنهم من يرجعه إلى الدور الايجابي للإنفاق الحكومي، والبعض الآخر إلى الاستثمار العام أو الخاص ودور القطاع الصناعي في تحفيز النمو الاقتصادي، هذا ما جعل الاقتصاديين يحاولون التعرف على هذه المحددات بشكل عام، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على أهم محددات النمو الاقتصادي.[1]

أولا: اليد العاملة:

يمثل عنصر العمل أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي، وخاصة قديما(في فترة المدرسة الكلاسيكية) حيث اعتبروه أساسيا لحجم الإنتاج المحقق، الا أنه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل مرتبط بزيادة المهارات والتعليم والتدريب، التي تعتبر أعمال استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري، ولا شك في أن هذين العاملين (التعليم والتدريب) يساعدان كثيرا على رفع إنتاجية القوة العاملة.[2]

ثانيا: تراكم رأس المال: إن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار، أي أنه كلفة أو ثمن النمو الاقتصادي الذي يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال، فلا بد للمجتمع أن يضحي بالاستهلاك المادي لإنتاج السلع الرأسمالية مثل: المعامل، الآلات، طرق المواصلات، الجسور، المدارس الجامعات والمستشفيات...الخ.[3]

[1] ناصر الدين القريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في الإقتصاد الدولي، كلية الاقتصاد، جامعة وهران، 2014، ص21

[2] حسيني وسام، **أثر الطلب على العمل في النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنير شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2018، ص49

[3] محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، 2005، ص406.

ثالثا: معدل التقدم التقني: التقدم التكنولوجي يعني الجهود المستمرة التي بلغها المجتمع كله في زيادة ستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وهو يعتبر أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، فهو يعمل على تطوير وتحسين رأس المال العيني ورأس المال البشري.[1]

وجوهر عامل التقدم التقني والتكنولوجي يكمن في مدى إمكانية الاستفادة منه ومن أدواته المتاحة في تحسين مستويات الإنتاج، وبالتالي تحسين دخول الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم، والمعرفة الفنية والتقدم التكنولوجي يجب أن لا يتم حصرها في جانب واحد معين بل يجب ان يمتد أثرهما ليشمل الجوانب التعليمية والإدارية والتسويق والإنتاج وغيرها من المجالات التي تؤثر في النمو الاقتصادي وآلياته.[2]

رابعا: كمية ونوعية الموارد الطبيعية: الموارد الطبيعية هي التي لا دخل للإنسان في صنعها، بل هي هبة الخالق سبحانه وتعالى، وهي تتكون من الأرض وما عليها وما بداخلها، وعلى الرغم من اختلاف آراء الاقتصاديين تبقى الموارد الطبيعية عنصر أساسي ومهم في النمو الاقتصادي إذا تم استغلالها بشكل مناسب خاصة في المرحلة الأولية للنمو، فأي بلد يتمتع بكميات هائلة من أي مورد طبيعي غير مستغل هو بلد لا يمكن له تحقيق أدنى مستويات النمو الاقتصادي.[3]

وقـد أجمع الاقتصاديون بمختلف مدارسهم الفكرية على أهمية الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال في تحقيق النمو الاقتصادي، وقد تجدر الإشارة إلى أن تراكم رأس المال ليس مهما بحد ذاته فحسب بل إنه الوسيلة الرئيسية للتقدم في المعرفة والتي هي بدورها تعتبر محددا رئيسيا لنمو الإنتاية، إذ أن رأس مال في حالة كونه المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي لابد أن يكشف عن تناقص العائد من رأس المال تبعا لتناقص إنتاجيته الحدية مع كل زيادة في الكمية المستخدمة منه في عمليات الإنتاج.[4]

---

[1] حسين بن عارية، بطاهر سمير، **دورالتعليم في النمو الاقتصادي، مجلة السياسات الاقتصادية**، جامعة تلمسان، العدد الثاني، ديسمبر 2011، ص273.

[2] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي، (الواقع، العوائق وسبل النهوض)**، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 49.

[3] عبد المطلب عبد الحميد،**النظرية الاقتصادية(تحليل جزئي وكلي للمبادئ)**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص270.

[4] عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر نفط منضمة الأوبك وآثاره على النمو الاقتصادية في الجزائر**، دراسة تحليلية قياسية 1970-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2011، ص71.

خامسا: كمية ونوعية الموارد البشرية: نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي / عدد السكان

عدد السكان هو المحدد كما يمكن أن يكون عليه معدل الدخل الحقيقي اعتمادا على مقدار الناتج القومي الإجمالي، فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل القومي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي.[1]

سادسا: الاستهلاك النهائي: هو مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المستخدمة للإشباع المباشر والآني لحاجات الأعوان غير المنتجة المقيمة، وهو لا يتعلق إلا بالسلع والخدمات الإنتاجية، حيث أن الخدمات غير الإنتاجية تستبعد من الاستهلاك النهائي، فالعائلات والإدارات العمومية والمؤسسات المالية هي وحدها التي لها استهلاك نهائي،

الاستهلاك النهائي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي والذي يشجع على فتح مستثمرات جديدة واستقطاب الاستثمار الأجنبي، مما تكون هناك زيادة في الإنتاج وهذا لتلبية الطلب الذي يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي.[2]

سابعا: التضخم: لقد اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن التضخم يؤثر على حافز الادخار وإنتاجية العمال وحماسهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية، ويرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن ارتفاع الأسعار لفترة يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل.[3]

ثامنا: الإنكشاف الاقتصادي: يدل هذا المحدد على درجة انفتاح اقتصاد ماعلى العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة، سواء على مستوى الصادرات أو الواردات، حيث كلما كان حجم هذه المبادلات

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2006، ص270.

[2] قادة اقاسم، عبد المجيد قدي، **المحاسبة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 66.

[3] بودخدخ كريم، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010، ص 258.

كبيرا كان الاقتصاد أكثر انفتاحا، ففي دراسة لصندوق النقد الدولي وجد أن الدول الأكثر انفتاحا على العالم الخارجي حققت معدلات نمو مرتفعة نسبيا.

ويعتبر مؤشر جوهري على قدرة الدولة التنافسية في السوق الدولية، وهذا لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة في مجال العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري.[1]

تاسعا: الاستثمار الأجنبي المباشر: يقصد به مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية الى الأقطار المستقبلية لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار، كما يعرف على أنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر مضيف بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار.

وهو يعتبر من أهم مصادر تمويل الدول النامية لأنه يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة المضيفة، وبذلك يؤثر على مستوى التشغيل وعلى تركيبة عوامل الإنتاج، وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية وكذلك على الميزان التجاري، كل هذا يؤثر إيجابا على النمو الإقتصادي.[2]

والإستثمار الأجنبي له أثرين:

الأثر المباشر: يؤدي إلى زيادة معدلات نمو الاستثمارات المحلية، ويتحقق هذا الأثر إذا كانت هناك علاقة تكاملية أو طردية بين الاستثمار الأجنبي والاستثمارات المحلية.

الأثر غير المباشر: يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا صاحبته آثار خارجية موجبة على الاستثمارات المحلية في الدول المضيفة، والتي تزيد من إنتاجية عنصر العمل ورأس المال في هذه الدول.

[1] رشاد العصار، عليان الشريف، **التجارة الخارجية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 13.

[2] عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1989، ص 25.

المطلب الرابع: خصائص وقياس النمو الاقتصادي

في هذا المطلب سنقوم بالتطرق إلى خصائص النمو الإقتصادي و قياسه وذلك في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: خصائص النمو الاقتصادي:

لقد أوضح كزنتس S.Kuznets ستة خصائص للنمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة نقوم بسردها فيما يلي[1]:

- المعدلات المرتفعة لكل نصيب الفرد والنمو السكاني
- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج
- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي للاقتصاد
- المعدلات المرتفعة للتحول الأيديولوجي والاجتماعي
- ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول الى إحكام سيطرتها على الأسواق العالمية وكذلك المواد الخام
- يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم وبالتالي يمثل الأقلية مقارنة بالعالم المتخلف

باعتبار هذه الخصائص، يظهر أن مسألة النمو والتنمية الاقتصادية لا تقتصر فقط على توافر الموارد، بل تتعلق في الأساس بفهم جيد للعملية واختيار الاستراتيجيات والسبل المناسبة لتحقيق الأهداف بكفاءة عالية. يجب أن تأخذ الاعتبارات الزمنية والتكاليف والجودة أولوية، مع عدم إغفال الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي:

على الرغم من وجود . طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي PIB المؤشر الأكثر انتشارا في قياس النمو، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه " القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة " .

[1] حسيني وسام، **أثر الطلب على العمل في النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية 2018، ص50.

نظرا لأن النمو الاقتصادي يمثل تغيرا في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، يتم قياس هذا التغير من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعكس هذا النشاط. وبالتالي، تُعتبر هذه المقاييس بسيطة بالمقارنة مع المقاييس المركبة، وتشمل ما يلي:

1-المعدلات النقدية للنمو:

و هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية الحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي ترجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات تلاقيا للملاحظات السابق ذكرها، ويمكن إضافة سلبيات أخرى خاصة عندم الدراسات الدولية المقارنة، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول عند إجراء التقديرات الخاصة بها، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موجد تلتزم به جميع دول العالم، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو كما يلي[1]:

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم انشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.
- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** حيث لا تعبير الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، وذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس.
- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العلات من بلد إلى آخر، لذلك يلزم تحويل العملات

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص117-119.

المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

2-المعادلات العينية للنمو:

مع التأثير الكبير الارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء لكل نسمة، ونصيب الفرد من طول الطريق العامة[1].

3-مقارنة القوة الشرائية:

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن البلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية الاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى (حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى).[2]

[1] ضيف احمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، 2014-2015، ص13

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص119-121.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للصناعات التحويلية

تعتبر الصناعة التحويلية من الجوانب الاقتصادية الحيوية التي تستدعي دراستها بعناية وتفصيل. ومن هنا، يلاحظ الاهتمام المتزايد من قبل الدول المتقدمة والنامية على تعزيز دور الصناعات التحويلية وزيادة مساهمتها في الاقتصاد.

المطلب الأول: ماهية الصناعة

يتكون القطاع الصناعي لأي دولة من فروع صناعية مختلفة، حيث أن كل فرع يضم عدة مؤسسات متجانسة من حيث الإنتاج أو إستخداماته، فإذا كان الهيكل الصناعي على أساس العملية الإنتاجية فإنه يمكننا تقسيم الصناعات إلى استخراجية وتحويلية،فالاستخراجية تقتصر على استخراج المواد الخام من الطبيعة دون إجراء أي تعديل، أما الصناعة التحويلية فتتمثل في معالجة المواد الخام المستخرجة من الطبيعة وتحويلها إلى منتجات نهائية، أو نصف مصنعة[1].

1: تعريف الصناعة:

خضع مفهوم الصناعة الى جملة من التأويلات والتعاريف المتنوعة، ومصدر هذا الاختلاف هو وجهات النظر والمعرفة المختلفة لهذه المدرسة الفكرية الاقتصادية أو تلك، ولهذا الفكر الاقتصادي أو ذاك، وفيما يلي سنتطرق الى أهمها[2]:

التعريف 1: مفهوم الصناعة في التاريخ الاقتصادي: ويركز هذا المفهوم على إدخال طريقة جديدة للانتاج أو أسلوب جديد للعمل ضمن الفعالية الاقتصادية وهذا الاسلوب الجديد يتجسد في المكائن المسيرة بالقوة الآلية، أي تطوير الأساليب المحسنة لإنتاج الثروة[3].

التعريف 2:مفهوم الصناعة في النظرية الاقتصادية: الصناعة هي مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا.

---

[1] مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2005، ص89.

[2] مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، مرجع سبق ذكره، ص24-25.

[3] يعقوب صليحة، **أداء الصناعات التحويلية في الجزائر ومصر دراسة مقارنة**، ص3.

التعريف 3: وتعرف الصناعة كذلك بأنها: مجموعة من المصانع تقوم في الغالب لإنتاج نوع معين من السلع أي يكون نشاطها الرئيسي انتاج سلعة معينة[1].

التعريف 4:كما تعرف الصناعة بأنها مجموعة كيانات اقتصادية تعمل لإنتاج أو تقديم خدمات متماثلة إلا ان الصناعة الإنتاجية والتي درج استخدام الصناعة مرادفا لها فيقصد بها المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في النشاط التقني و الانتاجي منقسما الى النشاط الاستخراجي والتحويلي[2].

من التعاريف المذكورة أعلاه يمكن القول أن الصناعة عبارة عن نظام يشمل عدد من الفروع الصناعية التي تستخرج المواد الخام من الطبيعة وتحولها الى مختلف السلع الانتاجية والاستهلاكية.

2: تعريف الصناعات التحويلية:

التعريف 1: تعرف الصناعات التحويلية على أنها: أحد فروع القطاع الصناعي والتي تتولى مهمة تحويل المواد التي تأتي من قطاع الصناعات الإستخراجية والقطاع الزراعي لغرض تهيئتها بحيث تكون مفيدة تشبع الحاجات الإنتاجية أو الإستهلاكية[3].

التعريف 2: وتعرف بمختلف الأنشطة التي تسعى إلى تحويل المواد الأولية إلى سلع، بهدف إشباع حاجات المجتمع على المستوى المحلي، مع احترام كل المتغيرات الإقتاصدية، القانونية والاجتماعية والبيئية للقطاع الصناعي[4].

التعريف 3: وفقا لهيئة الأمم المتحدة تعد الصناعات التحويلية عمليات تحويل ميكانيكية لمواد غير عضوية أو عضوية، بهدف الوصول إلى مواد جديدة عن طريق استخدام وسائل يدوية أو آلية، سواء طبقت في المنازل أو المصانع، لذلك من الممكن القول أن الصناعات التحويلة بشكل عام قد حرصت على الاستجابة لكافة حاجات

[1] محروس اسماعيل محمد، **اقتصاديات الصناعة**، دراسة نظرية تطبيقة، الاسكندرية، دار الجامعات المصرية، 1987، ص57.

[2] محمد ابراهيم عبد الرحيم، **المتغيرات العالمية للمنضمات الخصخصة–العولمة– الاقتصاد المعرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص191.

[3] حيدر صالح محمد، **الإستراتيجية المقترحة لتنمية الصناع التحويلية في العراق**، (معهد الإدارة التقني، العراق، 2006)، ص4

[4] عياش زبير، مجلخ سليم، **دور آلية تشجيع الاستثمار بالقرض المصغر في تنمية وتطوير الصناعة المحلية**، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر يومي 09-2014/12/10، ص398

الانسان التي تشعد تزايدا مع مرور الوقت، وذلك بتوفير السلع الاستهلاكية، أو الثانوية التي تستخدم كمواد أولية في الصناعة التحويلية[1].

التعريف4: تعرف الصناعات التحويلية بأنها عبارة عن صناعات ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطية، كما يمكن تعريفها بأنها الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية إلى شكل آخر قابل للإستفادة[2].

من التعاريف السابقة نستنتج بأن الصناعات التحويلية تقوم على عملية يتم فيها تحويل المواد الأولية المختلفة من حالتها الأصلية إلى صورة جديدة تستطيع إشباع حاجات مستهلكيها كما أنها تمثل أحد فروع القطاع الصناعي.

المطلب الثاني: أنواع الصناعات التحويلية

بدورها، تقسم الصناعات إلى[3]:

الصناعات الثقيلة: وتشمل صناعة السلع الانتاجية والاستهلاكية المتطورة كالكيماويات والمنتجات المعدنية ومنتجات البترول والآلات والمركبات.

الصناعات خفيفة: وتتمثل في صناعة السلع الاستهلاكية الأساسية كالصناعات الغذائية، والتبغ والمنسوجات والأثاث والخشب.

الصناعات منخفضة التكنولوجيا: وتشمل الصناعة الغذائية والمشروبات، صناعة منتجات التبغ، الصناعة النسيجية، صناعة الملابس والمنتجات الجلدية والأحذية، مصنوعات الورق والمنتجات الورقية، مصنوعات الأثاث والمنتجات الخشبية إضافة إلى الصناعات المتعلقة بالطبع والنشر.

[1] محمد شبع، **الصناعات التحويلية وأهميتها في العراق**، كلي الآداب- جامعة كوفة، العراق، ص3

[2] بلغنو سمية، **متطلبات تعزيز تنافسية الصناعات التحولة العربية في ظل انعكاسات منطلق التبادل الحر الوروبية**، مدخل في ملتقى دولي الرابع حول المنافسة والاستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسين بن بوعلي، شلف، 09-10 نوفمبر 2010.

[3] مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة كتوراه للعلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص98.

الصناعات متوسطة التكنولوجيا: وتضم صناعة تكرير النفط والوقود النووي، صناعة المطاط، الصناعة المعدنية الأساسية والمنتجات المعدنية المصنعة.

الصناعات عالية التكنولوجيا: ويتمثل هذا النوع في الصناعات الكيميائية، وصناعة الآلات والمعدات الإلكترونية والحواسيب، وصناعة الأجهزة والمعدات الكهربائية وأجهزة الاتصالات، والصناعات النتعلقة بالأجهزة والمعدات الطبية والأجهزة الدقيقة البصرية، إضافة إلى صناعة المركبات الآلية والمقطورات ومعدات النقل.

الصناعات الاستخراجية: هي صناعات استخراج المعادن والثروات الطبيعية من الأرض وتختلف الصناعات الاستخراجية من دولة الى اخرى وتبعا لما تحويه من ثروات معدنية، ويمكن الاستفادة من المنتجات المعدنية في اقامة العديد من الصناعات أو تصديرها الى العالم الخارجي[1].

الصناعات التحويلية: تتمثل الصناعات التحويلية في تحويل المواد الخام الى شكل مختلف تماما من حيث الخصائص وطبيعة المادة الأصلية مثل الصناعات الغذائية[2].

جدول(1-2) تصنيف الصناعات:

حسب أهمية المنتوج	حسب العملية الإنتاجية	حسب التكنولوجيا المستخدمة	حسب الحجم	التصنيف الدولي
الصناعات الثقيلة الصناعات الخفيفة	صناعات إستخراجية صناعات تحويلية	صناعات منخفضة التكنولوجيا صناعات متوسطة التكنولوجيا صناعات عالية التكنولوجيا	الصناعات الكبيرة الصناعات المتوسطة الصناعات الصغيرة	التعدين والمقالع الكهرباء والماء والغاز الصناعات التحويلية

المصدر: مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسي القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامع أبي بكر بلقايد، تلمسان،الجزائر،2018،ص98-100

[1] يعقوبن صليحة، **واقع التنمية الصناعية في الدول العربية فيظل المتغيرات الإقتصادية الدولية دراسة مقارنة (الجزائر، مصروالسعودية)**، أطروحة مقدمة ظمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائرجامعة الجزائر3، 2016-2017، ص6.

[2] يعقوبن صليحة، نفس المرجع السابق، ص5.

أنواع الصناعات التحويلية:

تقسم الصناعات التحويلية إلى العديد من القطاعات التي يعمل كل منها في مجال معين، وحسب التصنيف القياسي الدولي ISIC تضم الصناعات التحويلية الفروع الرئيسية التالية[1]:

صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ: وتشمل هذه المنتجات حسب التصنيف السلعي المنسق للمنظمة العالمية للتجارة، منتجات اللحوم الاسماك والرخويات المائية، السكر والحلويات، منتوجات الحبوب والنشاء الحليب ومشتقاته، منتوجات الخضر والفواكه والمشروبات والصناعات الغذائية الأخرى، والتبغ وبدائل التبغ المصنعة.

صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية: تشمل الأنشطة التي تتناول إعداد وغزل الألياف النسيجية كذلك نسيج المنسوجات وإتمام نسيج المنسوجات والملبوسات، وصنع أصناف المصنوعات الجاهزة كالأغطية واللحاف والمساند، والسجاد والملبوسات الجاهزة والمنتجات الجلدية مثل الحقائب والأحذية.

صناع الخشب ومنتجاته: تمر صناعة الخشب بثلاثة مراحل متلاحقة وهي مرحلة قطع الأشجار ومرحلة التجفيف ومرحلة التخزين.

صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر:هي عبارة عن مادة تشكل بهيئة صفحات رقيقة مصنعة من ألياف السيليلوز الناتجة من النباتات، ولهذه المادة العديد من الاستخدامات المتنوعة، مثل الكتابة، والطباعة، والتعبئة، والتغليف كما تستخدم بعض الاصناف الورق بترشيح الرواسب من المحاليل، وتدخل في صناعة بعض مواد البناء.

صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم والحجري والمطاط والبلاستيك: تظم الصناعة الكيماوية الشركات التي تنتج المواد الكيماوية الصناعية، في قلب الاقتصاد العالمي الحديث، يحول المواد الخام (النفط الغاز الطبيعي الهواء المياه المعادن) الى أكثر من 70000 مختلف، تحتوي صناعة البلاستيك على بعض التداخل، حيث أن معظم الشركات الكيماوية تنتج مواد بلاستيكية بالاظافة الى مواد كيماوية أخرى.

[1] كريمو دراجي، عبد الناصر حسيني، **واقع وافاق الصناعة التحويلية في الجزائر**، دراسة حالة الصناعة البيتروكيماوية،ص4.

صناعة المنتجات المعدنية الأساسية: تتكون من الملح والكلس والإسمنت، المعادن النفيسة، زيوت معدنية ومشتقاتها وهي صناعة متنوعة الانشطة متعلقة بتحويل ومعالجة المعادن التي يتم من خلالها تصنيع عدد كبير من المنتجات التي يتم استخدامها في مناطق مختلفة.

الصناعات الاستخراجية: هي صناعة استخراج المعادن والثروات الطبيعية من الأرض، تختلف الصناعات الاستخراجية من دولة الى أخرى وتبعا لما تحويل من ثروات معدنية، ويمكن الاستفادة من المنتجات المعدنية لاقامة العديد من الصناعات وتصديرها الى العالم الخارج.

صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات:

صناعات تحويلية أخرى: صناعة المجوهرات، المصبوغات، الأحجار الكريمة

المطلب الثالث: متطلبات تطوير الصناعة التحويلية

يعتمد نمو الصناعات التحويلية على توفير مجموعة من المتطلبات، مما يحفزها على النمو والتطور بأفضل الأشكال، ومن أهم الأمثلة عليها نجد[1]:

المواد الأولية الخام والطاقة: حيث تتمثل القاعدة الاساسية لتنفيذ عمل الصناعات التحويلية في استخدام المواد الأولية وتحويلها الى شكل آخر، لذلك يعتمد تحقيق النمو لهذه الصناعات على الاستفادة من جميع أشكال المواد المتاحة بأفضل الوسائل.

المواد البشرية المؤهلة: يجب توفير العنصر البشري المؤهل لتطوير الصناعة التحويلية، لأن للمكونات البشرية أهمية كبيرة في تطبيق عملية التصنيع، في استخدام الآلات والأجهة الحديثة، لا يعد سببا للتخلي عن العناصر البشرية، بل يعتمد تشغيلها على ظرورة وجود عمال مدربين على التعامل معها، حتى يتم تحقيق الفوائد المترتبة على وجودها في بيئة العمل الصناعية.

[1] محمد زرقون، وآخرون، **دور الصناعات التحويلية في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر** –دراسة حالة قطاع الحديد والصلب–، أعمال الملتقى الدولي الرابع حول التأهيل الصناعي وتحديات انماء الاقتصاديات العربية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر يوم 23 و 24 نوفمبر 2015،ص105-106.

حجم الطلب على السوق: يعتبر من المتطلبات الاخرى لنمو الصناعات التحويلية، حيث يعد الوسيلة المستخدمة في قياس حجم كمية صناعة تحويلية معينة،كما يساهم في تحديد حجم السوق الذي ستوجد فيه هذه الصناعة، ويساعد ذلك على معرفة كمية العرض من منتجات الصناعة التحويلية، مما يساهم في تحديد حجم العناصر الانتاجية التي تساعد في تنفيذ هذه الصناعة.

رأس المال: هو من المتطلبات المستخدمة في نمو الصناعات التحويلية، حيث يساهم في تأسيس القاعدة الرئيسية لبناء أي نوع من صناعة تحويلية، كما يساعد على تطوير وزيادة حجم الصناعات التحويلية الموجودة في السابق، ومن الممكن توفير رؤوس الأموال، عن طريق المدخرات المالية.

المطلب الرابع: أهمية الصناعات التحويلية

تعد الصناعات التحويلية أحد أهم القطاعات الصناعية اذ يمكن وصفة بالمرتكز الذي تستمد عليه جميع النشاطات الاقتصادية الاخرى في تحقيق التطور والتقدم لما يقدمه من وسائل واساليب حديثة لطرق الانتاج وبناء القاعدة الاقتصادية لزيادة الدخل القومي فضلا عن ذلك اي تقوم بدور رئيسي في توفير فرص العمل الى جانب مساهمته بنصيب كبير في اجمالية القيمة المضافة وقيامها بتوفير السلع والخدمات بأسعار في متناول اليد لشريحة ضخمة من ذوي الدخل المحدود، كما تعد وسيلة مفيدة لتوجيه المدخرات الصغيرة الى الاستثمار.

فضلا عن ذلك تدعيم التحديد والابتكار واجراء التجارب التي تعد اساسية للتغيير الهيكلي من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال من ذوي الكفاءة والطموح النشاط. كما تعد الصناعات التحويلية سلاحا اساسيا تمارسه الدول الصناعية للظغط على الدول المنتجة للمواد الخام وفي تطوير الصناعة كنوع من الطمأنينة السياسية والعسكرية بما تقدمه من صناعات استراتيجية قد لا يمكن للدولة الغير صناعية من الحصول عليها وقت الحاجة وفي أثناء الأزمات المالية. عليه يمكن ان نوجز الاهمية الاقتصادية للصناعة التحويلية بالنقاط الأتية[1]:

[1] هيام خزعل ناشور، **واقع ومؤشرات تطور دور الصناعات التحويلية فيعملية التنمية الاقتصادية في محافضة البصرة للمدة (2000–2017)**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07/ العدد01، جوان 2022، ص635.

- من قطاع الصناعة التحويلية يمكن أن يضعف مساهمة قطاع النفط في النتج المحلي الاجمالي والتشغيل والاستثمار وميزان والمدفوعات وميزانية الحكومية. اذ ما تم رفع المساهمة في الناتج المحلي الجمالي وهو امر يسمح برفع مستوى عملية التنمية وتحقيق التغير الجذري.
- تسهم الصناعات التحويلية في زيادة الناتج الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة.
- تعد الصناعات التحويلية في الوقت الحاضر ليس سلاحا اقتصاديا فحسب بل أصبحت سلاحا سياسيا تضغط الدول الصناعية من خلاله على المجتمع الدولي لتحقيق اهداف استراتيجية (سياسية واقتصادية) وحتى ثقافية في بعض الاحيان.
- تعمل الصناعات التحويلية على تشغيل الايدي العاطلة عن العمل واضافة فرص عمل جديدة مما يؤدي الى تطويرها اجتماعيا برفع المستوى المعيشي ونمط الحياة الاجتماعية.
- توفير السلع الأساسية ذات الاستخدام المباشر من المجتمع والتي لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة اليومية
- ان قطاع الصناعة التحويلية أكثر القطاعات ديناميكية لكونه يمتلك القابلية على تحريك وتحفيز قطاعات أخرى عن طريق خلق ترابطات الأمامية والخلفية.
- ينفرد هذا القطاع بميزة القابلية على تحقيق التنويع في الانتاجية لكثرة المراحل والعمليات لانتاجية التي تعني قيمة مضافة وأصنافا جديدة من السلع المصنعة ذات منفعة أكبر.
- عندما تساعد هذه الصناعات في رفع المستوى المعيشي فذلك يشكل ركنا أساسيا في مواجهة مشكلات اجتماعية مختلفة، اهمها القضاء على التخلف الجتماعي.

يحتل قطاع الصناعات التحويلية أهمية حيوية بالغة لجميع دول العالم، لأنه يمثل قوة الدفع الأساسية للنمو الاقتصادي، بسبب كونه في موقع القلب من التطورات العلمية والابتكارية الحديثة، ونظرا لإنتاجيته العالية يساهم قطاع الصناعة التحويلية في نمو القيمة المضافة للصناعة، وبالتالي يدفع معدلات النمو الاقتصادي صعودا[1]

[1] دائرة البحوث الاقتصادية، نحو اعادة الاعتبار للصناعات التحويلية العربية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، جانفي 2016، ص5.

المبحث الثالث: علاقة الصناعة التحويلية بالمتغيرات الإقتصادية الكلية

تلعب الصناعات التحويلية دورا محوريا في دفع النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة .وتتميز هذه الصناعات بترابطها الوثيق مع العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: علاقة الصناعة والانتاج الصناعي بالنمو الاقتصادي

تعد الصناعات التحويلية محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي في العديد من البلدان .فهي تلعب دورا هاما في تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية ذات قيمة مضافة أعلى، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والصادرات وخلق فرص العمل .كما تساهم الصناعات التحويلية في تعزيز الابتكار وتطوير التكنولوجيا، وتساعد على تحسين مستوى المعيشة بشكل عام.

أولا: علاقة الصناعة التحويلية بالنمو الإقتصادي:

حسب دراسة **زاتيمي محمد عبد الرحمان و غزازي عمر:** حسب نموذج Var أظهرت الدراسة أنه لا توجد أي علاقة سلبية متبادلة بين المتغيرين في المدى القصير بل هناك علاقة سلبية من الناتج المحلي الخام باتجاه الصناعة التحويلية وسبب ذلك عدم الاستفادة من ارتفاع المداخيل البترولية ابان ارتفاعها في الأسواق العالمية في قطاع الصناعة التحويلية ليعطينا التغذية العكسية لتحقيق معدلات نمو طموحة.

حيث ان التركيز على تشجيع ومرافقة المؤسسات والمؤسسات الناشئة في قطاع الصناعة التحويلية يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في المدى البعيد، وتعبيد الطريق لتحقيق الثروة عن طريق القيم المضافة لتكون قاطرة النمو والاقلاع الحقيقي عن طريق تنويع مصادر الدخل لمرحلة ما بعد الصناعة الاستخراجية وبالأساس مرحلة ما بعد البترول[1]

وحسب دراسة **ديليك تيميز دينتش و أيتاج جوكمان:** تم تحليل العلاقة بين صادرات الصناعات التحويلية والنمو الاقتصادي باستخدام الأساليب القياسية الاقتصادية .وأظهر تحليل التكامل المشترك وجود علاقة ارتباط إيجابية على المدى الطويل. كما أظهر اختبار السببية حسب جرينجر وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من صادرات الصناعات التحويلية إلى النمو على المدى القصير .لدعم اختبار جرينجر للسببية، وجد اختبار تودا–ياماموتو للسببية أيضًا وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من صادرات الصناعات التحويلية إلى النمو الاقتصادي .بعد إجراء اختبارات السببية، ولتحديد إشارة التأثير، تم اختبار السلاسل الثابتة، وتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى

[1] زاتيمي محمد عبد الرحمان، غزازي عمر، **أثر السناعة التحويلية على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000-2021**، مجلة الابداع، المجلد 14/ العدد: 01 (2014)، ص121-122.

(OLS)للنموذج القياسي الاقتصادي، ووصلت الدراسة إلى نتيجة وجود تأثير إيجابي لصادرات الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي[1].

ثانيا: علاقة الصناعة التحويلية الغذائية بالنمو الاقتصادي

حسب دراسة طزوطة فاطمة و مخضار سليم: والتي مفادها أن الصناعات التحويلية الغذائية في الجزائر لا تؤثر على النمو الاقتصادي ما يفسر ضعف هذه الصناعة على تحقيق النمو في الجزائر وهذا ما يتنافى مع فرضية الدراسة الأولى ، حيث أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى و أن هـ ذا النوع من الصناعات التحويلية ليس له تأثير ملموس على الاقتصاد الجزائري مما يستدعي تطوير الصادرات وتنويعها بالتركيز على قطاع الصناعات الغذائية وتحقيق التكامل الأمامي والخلفي بين قطاعي الصناعة والزراعة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المنشود[2].

بالرغم من امتلاك الجزائر لثروات غابية وحيوانية كبيرة إلا أن قطاع الصناعات التحويلية الغذائية لا يزال بعيد في تحقيق النمو الاقتصادي، كما يشغل قطاع الصناعات التحويلية الغذائية مكانة مرموقة حيث أنه يرتبط مع عديد القطاعات الأخرى بما فيها قطاع الخدمات والفلاحة، لكنه لا يؤثر على النمو الاقتصادي بالشكل المطلوب

يعد فرع الصناعات التحويلية الغذائية أحد المجالات التي بإمكانها امتصاص كم هائل من اليد العاملة من جهة وخلق قيمة مضافة للقطاع الاقتصادي من جهة أخرى.

لم يحقق قطاع الصناعات التحويلية الغذائية في الجزائر المستويات المطلوبة بالمقارنة مع قطاع المحروقات الذي يساهم بجزء كبير في الاقتصاد الجزائري ، كما يعتبر مجال الصناعات التحويلية الغذائية من الاستراتيجيات الهادفة التي لها دور فعال في خلق التنويع الاقتصادي والخروج من دائرة الاقتصاد الريعي.

[1] Dilek Temiz Dinç, Aytaç Gökmen, **The Relationship Between the Manufacturing Industry and Economic Growth in Turkey,** International Journal of Applied Management Sciences and Engineering Volume 9 • Issue 1, 2022

[2] طزوطة فاطمة، مخضار سليم، **تحليل أثر الصناعة التحويلية الغذائية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2005–2020)**، المجلد التاسع، العدد 03(أفريل 2023)، ص451.

ثالثا: الانتاج الصناعي والنمو الاقتصادي:

حسب دراسة **أسماء مخاليف** من خلال تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين الانتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في الجزائر، توصلت الى ما يلي[1]:

لم تظهر أي أثر معنوي للإنتاج الصناعي على النمو الاقتصادي، ومن ثم غياب فرضية كالدور في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، مما يدل على ركود هذا القطاع الحيوي الذي يفترض ان يكون قوة دافعة لتنمية الاقتصاد، ويؤكد على ضرورة تطويره لتحسين فرص زيادة معدلات النمو الاقتصادي الذي بقي يعاني من تبعيته لقطاع المحروقات.

كما أن هناك وجود علاقة إيجابية تتجه من النمو الاقتصادي الى الإنتاج الصناعي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية القائلة بان هناك علاقة سببية ذات دلالة إحصائية تتجه من النمو الاقتصادي الى الإنتاج الصناعي، غير ان معنوية النموذج فيما يتعلق بتأثير النمو الاقتصادي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي لا تدل على تطور هذا الأخير، وانما تدل على ان نتائج الاستراتيجيات المتبعة للنهوض بهذا القطاع تجلت في صناعة تكرير البترول ومشتقاته الذي لا يزال يسيطر على الصادرات بنسبة 98% في حين تغيب القطاعات الإنتاجية الأخرى التي لا تساهم سوى ب 2% من الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الثاني: أثر التضخم على الصناعات التحويلية

على مدار السنوات القليلة الماضية، واجه المصنعون تحديات معقدة بشكل متزايد حيث يكافحون لتلبية الطلب المرتفع وأنماط البيع المتغيرة وتكاليف التشغيل. يشهد التضخم ارتفاعًا، وتعاني الشركات والمستهلكون حاليًا من ارتفاع تكاليف السلع المنزلية والسلع الأساسية اليومية.

التضخم، على الرغم من تأثيره على الشركات في جميع القطاعات، إلا أنه يخلق تعقيدات أعمق في العمليات التجارية في قطاع الصناعات التحويلية. يحدث التضخم عندما يكون هناك ارتفاع في تكلفة الإنتاج والنقل والعمالة. ويمكن أن تتسبب عدة عوامل في التضخم، وأهم ثلاثة عوامل تسببت في ارتفاع الأسعار بشكل ملحوظ هي: اضطرابات سلسلة التوريد، وارتفاع تكلفة العمالة، وارتفاع أسعار الوقود[2].

[1] أسماء مخاليف، **اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الانتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في الجزائر**. مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 13/العدد:01، جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)، 2023، ص266.

[2] https://www.linkedin.com/pulse/how-inflation-affecting-manufacturing-industry-morty-hodge/ consulté le 20/05/2024 à 10h45.

1-تكلفة العمالة :يؤدي ارتفاع تكاليف المعيشة إلى زيادة الحاجة والمطالبة برفع أجور العمال .يواجه قطاع الصناعات التحويلية صعوبة في جذب عمالة جديدة للحفاظ على استمرار العمليات التشغيلية .من أجل جذب المزيد من العمال، اضطرت الشركات إلى رفع أجورها لاستقطاب المزيد من العاملين وضمان بقاء الإنتاج في أعلى مستوياته باستمرار.

2-أسعار الوقود :تتقلب أسعار الوقود باستمرار بسبب العرض والطلب، وقد وصلت أسعار الوقود مؤخرًا إلى مستويات قياسية .لا يؤثر السعر على المستهلكين فحسب، بل يؤثر أيضًا على تكلفة نقل السلع بالنسبة للمصنعين.

3-اضطرابات سلسلة التوريد :يسبب الاضطراب في سلسلة التوريد صعوبات في الحصول على السلع، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب والأسعار .يمكن أن تكون هذه الاضطرابات عبارة عن قيود أو تخفيضات في إمدادات الإنتاج ونقص في العمالة والكوارث الطبيعية.

يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع والشحن، مما يجبر المصنعين على تعديل ورفع الأسعار والميزانيات في جميع أنحاء الشركة .ومع ارتفاع التضخم، يرى المصنعون ضرورة إجراء تعديلات بسبب أنماط شراء المستهلكين غير المستقرة .يتقلب الطلب، وإذا أصبح مرتفعًا جدًا، فقد يؤدي ذلك إلى مشكلات مع الشركات التي تكافح لتلبية الطلب .يجب على الصناعات التحويلية النظر في جميع القضايا التي تسبب التضخم لاتخاذ قرارات ذكية لتحافظ على نجاحها.

المطلب الثالث: علاقة الصناعات التحويلية بالانفتاح التجاري:

حسب دراسة **جلابة علي وهجريس سهيلة** توضح معلمات الأجل الطويل إلى أنه هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح على التجارة الخارجية ومعدل التضخم، وأن اتجاه هذه العلاقة يكون من الانفتاح على التجارة و معدل التضخم الى الصناعات التحويلية، إذ أن زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة قيمة الناتج من الصناعات التحويلية بنسبة% 8.58 ، بينما تؤدي الزيادة في معدل التضخم بنسبة 1% إلى انخفاض في قيمة الناتج من الصناعات التحويلية بنسبة .% 0.27 بينما لا توجد هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الرسمي، حيث كان التأثير غير معنوي من الناحية الإحصائية[1].

[1] جلابة علي، هجريس سهيلة، **أثر الانفتاح التجاري على الصناعات التحويلية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة1988-2019**، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف(الجزائر)، 2024/04/28، ص142.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل نظرة حول النمو الاقتصادي والصناعات التحويلية من خلال إعطاء بعض التعاريف من نظر الاقتصاديون، كما تم التطرق الى العلاقة التي تربط الصناعات التحويلية والمتغيرات الإقتصادية الكلية حسب الدراسات التجريبية، حيث نجد أن هناك علاقة تفاعلية بين هذين الجانبين في الاقتصاد. فالصناعات التحويلية تعتمد بشكل كبير على حالة الاقتصاد العامة في البلاد، حيث تتأثر بشكل مباشر بالعوامل الاقتصادية الرئيسية مثل النمو الاقتصادي، التضخم، الصادرات والواردات. مع توضيح أهمية فهم هذه العلاقة في توجيه السياسات الاقتصادية والصناعية بشكل فعال، حيث يجب تحقيق التوازن بين تحفيز النمو الاقتصادي وضبط معدلات التضخم لضمان استدامة الصناعات التحويلية وتحسين تنافسيتها في الأسواق المحلية والعالمية.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لعلاقة قطاع الصناعات التحويلية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية

تمهيد:

يهتم العديد من الباحثين في مجال القياس الاقتصادي بدراسة وتحليل سلوك بعض المتغيرات أو العلاقات بينها. ويتطلب ذلك معرفة جيدة بجوانب النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظواهر المدروسة وتحديد اتجاهاتها العامة. يتضمن ذلك استخدام أدوات التحليل الرياضي والإحصائي لدعم تحليل النماذج، وفي هذا السياق، نقوم بدراسة قياسية لمشكلتنا وهي علاقة قطاع الصناعات التحويلية بالمتغيرات الاقتصادية خلال الفترة من 1999 إلى 2021. يمكن صياغة هذا البحث في صورة نماذج رياضية تقوم بتقدير وتحليل البيانات الفعلية وشرح العلاقات الاتجاهية بين مختلف المتغيرات كما تحدده النظرية الاقتصادية. ومن ثم، سنحاول في هذا الفصل القيام بالدراسة القياسية بوضوح ووصف للنموذج المستخدم ومصادر بياناته وفتراتها الزمنية، وسنقوم بتقديره وعرض نتائجه. سنبدأ في الجزء الأول بوصف نظرية النموذج للدراسة وتعريف المتغيرات التي تمت دراستها، وفي الجزء الثاني سنقوم بتحليل تطور المتغيرات ثم تقدير العلاقات وتحليلها باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين TSLS، وذلك باستخدام برنامج Eviews12 .

المبحث الأول: مفاهيم حول طريقة الدراسة

يعتبر الاقتصاد القياسي أحد فروع العلوم الاقتصادية المستخدمة للأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية. لقد ساهم التطور في النظرية الإحصائية والاقتصادية وثراء المعلومات في حدوث تطور كبير في مجال الاقتصاد القياسي، حيث تعتبر هذه الأخيرة وسيلة ذات أهمية بالغة في تفسير وعرض الظواهر الاقتصادية، والقيام بتنبؤات مستقبلية لها لدعم الاعتماد عليها في عمليات التخطيط الاقتصادي. ومن بين أشهر طرق تقدير المعادلات الآنية، طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، وهذا ما سنطبقه.

المطلب الأول: طرق تقدير المعادلات الآنية

إن هناك العديد من طرق التقدير التي يمكن استعمالها لتجنب التحيز الموجود في حالة تطبيق المربعات الصغرى العادية على المعادلات الآنية إلا أن أكثر طريقة مستخدمة هي طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة (ILS) وطريقة المرعات الصغرى على المرحلتين (2SLS) وتسمى أيضا بطريقة المربعات الصغرى المضاعفة (DLS)[1].

- إذا كان النموذج ناقص التعريف، فالتقدير مستحيل
- إذا كانت المعادلة معرفة تماما، يتم استعمال طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة (ILS) أو طريقة المربعات الصغرى على المرحلتين (2SLS).

الفرع الأول: طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة

ترتكز طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة على تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على المعادلات المعرفة تماما للنموذج في شكله المختزل. نتبع الخطوات التالية:

- الانتقال من الشكل الهيكلي إلى الشكل المختزل للنموذج، أي كتابة كل متغير داخلي بدلالة جميع المتغيرات الخارجية في النموذج
- تقدير كل معادلة بطريقة المربعات الصغرى العادية(OLS)

[1] محمد شيخي، **كتاب طرق الاقتصاد القياسي**، محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى 2011، ص172.

- حساب معاملات المعادلات الهيكلية عن طريق العلاقة الجبرية الموجودة بين المعاملات المختزلة و الهيكلية الحل وحيد لأن النموذج معرف تماما)

تعتبر مقدرات طريقة المربعات ال غرى غير المباشرة (ILS) للشكل المختزل أحسن تقدير خطي و غير متحيز BLUE. غير أن مقدر معاملات الشكل الهيكلي، المتحصل عليه انطلاقا من المقدر الأمثل بطريقة المربعات الصغرى غير المباشرة (ILS)، متحيز في العينات الصغيرة، فالخصائص التقاربية تجعل من التحيز يقترب من الصفر كلما كبر حجم العينة.

الفرع الثاني: مشكلة التمييز(التشخيص)

بهدف تمييز النموذج يمكن استعمال معلمات النموذج المختصر، لكن أيضا يتطلب معلومات متعلقة بالنظرية الاقتصادية[1].

1-القيود على المعاملات:

توجد قيود على المعاملات في النماذج الهيكلية، حيث توجد في كل مرة معلمة تمثل قيد عند كتابة النموذج تكون مساوية لقيمة محددة، وهنا نشير إلى نوعين من القيود:

- القيود الملغاة والتي تكون فيها المتغيرة التابعة أو المستقلة في النموذج غير موجودة في العلاقة، ففي هذه الحالة نعتبر أثرها معدوما.
- قيود خطية والتي تفترض بعض النماذج الخاصة لتعيين معاملات محددة، وهنا يتعلق الأمر بقيود مختارة في معلمات النموذج.

2-شروط التمييز (التشخيص):

نقول عن أي علاقة في النموذج الهيكلي على أنها تحقق شروط التحديد إذا كان عدد المتغيرات المستقلة الملغاة في العلاقة هي على الأقل أكبر من عدد المتغيراة التابعة[1]. ويتعلق شرط التحديد بتشخيص كل علاقة في النموذج على حدى، ونميز هنا بين ثلاث حالات:

[1] Isabelle Cadoret & Cathrine Benjamin et austre, op.cit, P264

- يكون النموذج غير مميز إذا كانت إحدى العلاقات غير محددة، وهذا النوع من المستحيل حله.
- يكون النموذج مميزا إذا كانت كل العلاقات محددة (مشخصة) تماما.
- يكون النموذج مميزا إذا كانت كل العلاقات محددة تماما أو فوق التحديد.

ويمكن أن تكون عملية التحديد أو التمييز معقدة، لكن توجد طريقة بسيطة وهي:

$g - 1 > g - g' + k - k'$ العلاقة غير مميزة

$g - 1 = g - g' + k - k$ العلاقة مميزة تماما

$g - 1 < g - g' + k - k'$ العلاقة مميزة

g: عدد علاقات النموذج أو عدد المتغيرات التابعة.

g': عدد المتغيرات التابعة التي تتضمنها العلاقة المراد تشخيصها

k: عدد المتغيرات المستقلة للنموذج.

k': عدد المتغيرات المستقلة التي تتضمنها العلاقة المراد تشخيصها.

بصفة عامة نقول أنه إذا كانت العلاقة غير مميزة أو تحت التشخيص، إذا كان عدد المتغيرات الملغات (تابعة و مستقلة) في العلاقة المراد تشخيصها أقل من عدد معادلات النموذج ناقصا العلاقة المشخصة $(g- 1)$.

الفرع الثالث: طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين

إن هذه الطريقة هي الأكثر استخداما في المجال التطبيقي، حيث أن مقدرات المربعات الصغرى العادية سوف تكون متحيزة لتجنب هذا التحيز يمكن إيجاد متغير يتميز بكونه مساويا في القيمة للمتغير الداخلي و ألا يكون مرتبطا مع الخطأ العشوائي. إذا وجد هذا المتغير وتم استبداله مع المتغير الداخلي حيث يظهر كمتغير مفسر ويكون غير مرتبط مع الخطأ العشوائي، فإن الفرضيات الأساسية للنموذج تكون محققة. يسمى هذا المتغير بالمتغير

[1] Jeffrey M. Wooldridge, traduction par P.André et autre (2015), 5°éd Américaine, Belgique : De Boeck Supérieur, P803

الأداة Instrumental variable ليحل محل المستغير الداخلي، حيث أنه لا توجد سببية causality بين المتغير الأداتي وأي من المتغيرات الداخلية فاستخدام المتغير الأداتي يجنب النموذج مشكلة عدم تحقق فرضيات OLS. لإيجاد ذلك المتغير نسعى لاستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين أو (المضاعفة).

إن هدف طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين هو تطهير كل متغير مستقل، والتي تظهر كمتغيرات مفسرة لتركيبها العشوائي[1].

ليكن النموذج المتكون من m متغير داخلي وk متغير خارجي و متغيرات الحد العشوائي الموزعة توزيعا طبيعيا:

$$b_{11}Y_{1t} + b_{12}Y_{2t} + \dots + b_{1m}Y_{mt} + c_{11}X_{1t} + c_{12}X_{2t} + \dots + c_{1k}X_{kt} = \varepsilon_{1t}$$

$$b_{21}Y_{1t} + b_{22}Y_{2t} + \dots + b_{2m}Y_{mt} + c_{21}X_{1t} + c_{22}X_{2t} + \dots + c_{2k}X_{kt} = \varepsilon_{2t}$$

....

$$b_{m1}Y_{1t} + b_{m2}Y_{mt} + \dots + b_{mm}Y_{mt} + c_{m1}X_{1t} + c_{m2}X_{2t} + \dots + c_{mk}X_{kt} = \varepsilon_{mt}$$

يتم في المرحلة الأولى إجراء انحدار لكل متغير داخلي على جميع المتغيرات الخارجية الموجودة في النموذج الهيكلي، أي انحدار الصورة المختزلة:

$$Y_{1t} = \alpha_{11}X_{1t} + \alpha_{12}X_{2t} + \dots + \alpha_{1k}X_{kt} + u_{1t}$$
$$Y_{2t} = \alpha_{21}X_{1t} + \alpha_{22}X_{2t} + \dots + \alpha_{2k}X_{kt} + u_{2t}$$

.....

$$Y_{mt} = \alpha_{m1}X_{1t} + \alpha_{m2}X_{2t} + \dots + \alpha_{mk}X_{kt} + u_{mt}$$

والذي يقود إلى قيمة مقدرة للمتغيرات الداخلية $\hat{Y}_{1t}, \hat{Y}_{2t}, \dots, \hat{Y}_{m_t}$

[1] Rachid Bendhib (2014), économétrie : théorie et application, Alger : Office de Publication Universitaires (OPU), P143.

وفي المرحلة الثانية، يتم استبدال المتغيرات الداخلية على يمين المعادلة الهيكلية بالقيم المقدرة ويعني ذلك استخدام القيم المقدرة (وتسمى متغير أداة Instrumental variable) بدلا عن القيم الحقيقية لتلك المتغيرات عند إجراء الانحدار ومن ثم يتم تقدير المعادلات التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$\hat{Y}_{1t} = b_{12}\hat{Y}_{2t} + \dots + b_{1m}\hat{Y}_{mt} + c_{11}X_{1t} + c_{12}X_{2t} + \dots + c_{1k}X_{kt} + \varepsilon_{1t}$$

$$\hat{Y}_{2t} = b_{21}\hat{Y}_{1t} + b_{23}\hat{Y}_{3t} + \dots + b_{2m}\hat{Y}_{mt} + c_{21}X_{1t} + c_{22}X_{2t} + \dots + c_{2k}X_{kt} + \varepsilon_{2t}$$

.....

$$\hat{Y}_{mt} = b_{m1}\hat{Y}_{1t} + b_{m2}\hat{Y}_{2t} + \dots + c_{m1}X_{1t} + c_{m2}X_{2t} + \dots + c_{mk}X_{kt} + \varepsilon_{mt}$$

نلاحظ أن المتغير التابع مازال هو المتغير الداخلي الأصلي لكن التغيير تم في المتغيرات الداخلية الموجودة في الجانب الأيمن للمعادلة الهيكلية.

من خواص المربعات الصغرى على المرحلتين[1]:

- تتميز مقدرات 2SLS بأنها متسقة ولكن تضل متحيزة في العينات الصغيرة، فكلما كبر حجم العينة كلما كانت هذه المتغيرات غير متحيزة
- يجب التأكد من المتغيرات الداخلة في النموذج المختزل، أي القيام باختبارات حسن التوفيق
- إذا كانت المتغيرات الخارجية مرتبطة فان النموذج لن يكون جيدا
- عند إستخدام إحصائية student لاختبار المعنوية الإحصائية للمعالم، مقدرات 2SLS أفضل بكثير من مقدرات OLS.

[1] محمد شيخي، **كتاب طرق الاقتصاد القياسي**، مرجع سبق ذكره، ص175

المطلب الثاني: النموذج محل الدراسة

بعد إجراء العديد من التقديرات، وبالاستعانة بالنظرية الإقتصادية تمكنا من بناء النموذج غير الخطي الآتي:

$$Ln(man) = a0 + ln(ind) + ln(Cpi) + ln(ex)$$

$$Ln(ind) = a0 + ln(ag) + ln(ex) + ln(im)$$

$$Ln(Cpi) = a0 + ln(im) + ln(gdp) + ln(ex)$$

$$Ln(ex) = a0 + ln(man) + ln(ind)$$

$$Ln(gdp) = a0 + ln(L) + ln(K)$$

1- التعريف بالمتغيرات:

الجدول رقم (2-1): التعريف بالمتغيرات المستخدمة في النموذج

سنة الأساس: 2015

نوع المتغير	اسم المتغير	المصدر	رمز المتغير
متغير تابع	لوغاريتم حجم الصناعة التحويلية	البنك الدولي	**Lnman**
متغير تابع	لوغاريتم حجم الانتاج الصناعي	البنك الدولي	**Lnind**
متغير تابع	لوغاريتم مؤشر أسعار الاستهلاك	البنك الدولي	**lnCpi**
متغير تابع	لوغاريتم حجم الصادرات	البنك الدولي	**Lnex**
متغير تابع	لوغاريتم الناتج الداخلي الخام	البنك الدولي	**Lngdp**
متغير مستقل	لوغاريتم حجم الانتاج الزراعي	البنك الدولي	**Lnag**

متغير مستقل	لوغاريتم حجم الواردات	البنك الدولي	**Lnim**
متغير مستقل	لوغاريتم حجم الاستثمار	البنك الدولي	**Lnk**
متغير مستقل	لوغاريتم عدد العمال	البنك الدولي	**Lnl**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات البنك الدولي.

2- جدول الإحصاء الوصفي لمغيرات الدراسة:

الجدول(2-2): الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

Variable	Mean	Median	Max	Min
Lnman	24.44608	24.43160	24.61214	24.25218
Lnind	24.78199	24.79468	24.86765	24.59113
Lngdp	25.64885	25.67186	25.90142	25.25632
Lnex	24.44565	24.43806	24.65275	24.15706
lnCpi	4.637459	4.605170	5.113306	4.251349
Lnag	23.31641	23.33808	23.78482	22.67310
Lnim	24.31520	24.44127	24.82791	23.50037
Lnk	24.58288	24.84456	25.22244	23.16844
lnl	16.18490	16.19803	16.33292	15.97899

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج **Eviews12**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

- متوسط لوغاريتم حجم الصناعة التحويلية بلغ 24.4460 ووسيطه قدر بـ 24.4316 وبلغت أقصى قيمة 24.6121 كانت سنة 2005 وأدنى قيمة كانت سنة 2020 بقيمة قدرت بـ24.2521.
- متوسط لوغاريتم حجم الانتاج الصناعي بلغ 24.7819 ووسيطه قدر بـ 24.7946 وبلغت أقصى قيمة 24.8676 كانت سنة 2017 وأدنى قيمة كانت سنة 1999 بقيمة قدرت بـ24.5911.

- متوسط لوغاريتم الناتج الداخي الخام بلغ 25.6488 ووسيطه قدر بـ 25.6718 وبلغت أقصى قيمة 25.9014 كانت سنة 2019 وأدنى قيمة كانت سنة 1999 بقيمة قدرت بـ25.2563 .
- متوسط لوغاريتم الصادرات بلغ 24.4456 ووسيطه قدر بـ24.4380 وبلغت أقصى قيمة24.6527 كانت سنة 2005 وأدنى قيمة كانت سنة 2020 بقيمة قدرت بـ24.1570 .
- أن متوسط لوغاريتم مؤشر اسعار الاستهلاك بلغ 4.63745 ووسيطه قدر بـ 4.60517 وبلغت أقصى قيمة 5.11330 كانت سنة 2021 وأدنى قيمة كانت سنة 1999 بقيمة قدرت بـ4.25134 .
- أن متوسط لوغاريتم حجم الانتاج الزراعي بلغ 23.3164 ووسيطه قدر بـ 23.3380 وبلغت أقصى قيمة 23.7848 كانت سنة 2020 وأدنى قيمة كانت سنة 2000 بقيمة قدرت بـ22.6731.
- أن متوسط لوغاريتم الواردات بلغ 24.3152 ووسيطه قدر بـ24.4412 وبلغت أقصى قيمة 24.8279 كانت سنة 2015 وأدنى قيمة كانت سنة 1999 بقيمة قدرت بـ23.5003.
- أن متوسط لوغاريتم الاستثمار بلغ 24.5828 ووسيطه قدر بـ24.8445 وبلغت أقصى قيمة 25.2224 كانت سنة 2018 وأدنى قيمة كانت سنة 1999 بقيمة قدرت بـ23.1684.
- أن متوسط لوغاريتم عدد العمال بلغ 16.1849 ووسيطه قدر بـ16.1980 وبلغت أقصى قيمة 16.3329 كانت سنة 2019 وأدنى قيمة كانت سنة 1999 بقيمة قدرت بـ15.9789

المبحث الثاني: دراسة متغيرات الدراسة وتقدير النماذج

قبل دراسة علاقة قطاع الصناعة التحويلية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، يجب تحديد متغيرات الدراسة وصياغة دالته الرياضية المناسبة للدراسة القياسية بالاستعانة بالنظرية الاقتصادية ثم تقدير النماذج.

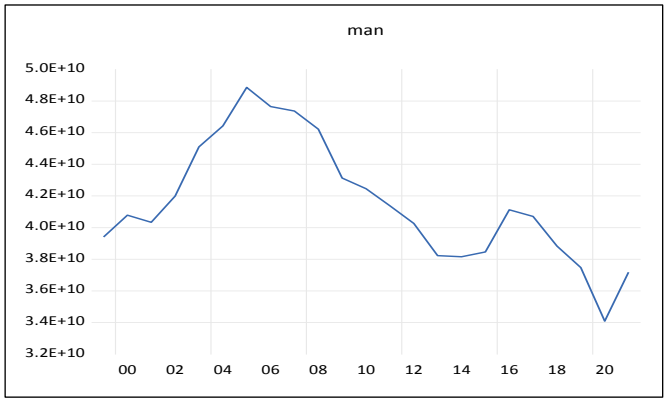
المطلب الأول: دراسة متغيرات الدراسة القياسية:

من أجل القيام بالدراسة الاقتصادية القياسية لعلاقة قطاع الصناعات التحويلية بالمتغيرات الكلية الاقتصادية، سوف يتم التطرق الى تحليل متغيرات الدراسة، والتي تتمثل في حجم الصناعة التحويلية، الناتج الداخلي الخام، حجم الانتاج الصناعي، مؤشر أسعار الاستهلاك، حجم الصادرات، حجم الواردات، حجم الانتاج الزراعي، حجم الاستثمار، عدد العمال.

- **الصناعة التحويلية:**

الصناعة التحويلية هي القطاع الاقتصادي الذي يتضمن تحويل المواد الخام إلى منتجات جاهزة للاستخدام أو للبيع. يشمل ذلك مجموعة واسعة من الصناعات مثل التصنيع، والتعدين، والبناء، والكيميائية، والغذائية، والسيارات، والإلكترونيات، والنسيج، وغيرها. تلعب الصناعة التحويلية دورًا حيويًا في الاقتصاد العالمي، حيث تسهم في إنتاج المنتجات اللازمة لحياة الناس وتوفير فرص عمل وتعزيز التجارة والنمو الاقتصادي، وقد تم الحصول على قاعدة بياناته انطلاقا من معطيات البنك الدولي،

الشكل(1): محنى تطور حجم الصناعة التحويلية خلال فترة الدراسة.



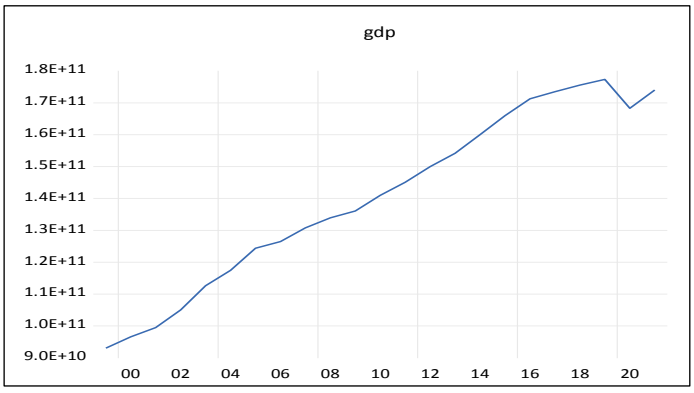
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الملحق(1)

نلاحظ من خلال المنحنى البياني في الشكل السابق أن حجم الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2004 كان في تزايد، وهذا راجع الى أن الجزائر شهدت برنامجا للإنعاش الاقتصادي سنة 1999 لتعزيز النمو الاقتصادي وأيضا زيادة أسعار النفط التي ساهمت في زيادة الايرادات الحكومية وأيضا راجع بسبب الاصلاحات الاقتصادية مما أدو إلى زيادة الاستثمار في الصناعة التحويلية، ثم نلاحظ خلال الفترة 2005-2014 انخفاض حجم الصناعة التحويلية وهذا راجع الى ان في هذه الفترة حدث انخفاض في أسعار النفط وأيضا التحديات الهيكلية والتقلبات السياسية.

- **الناتج الداخلي الخام:**

هو مؤشر اقتصادي يقيس الثروة التي يحققها البلد خلال سنة، وهو قيمة جميع السلع والخدمات التي تنتجها دولة معينة خلال فترة زمنية معينة، سواء كانت منتجة من قبل المواطنين المقيمين داخل البلاد أو المواطنين الأجانب المقيمين في البلاد. يُستخدم الناتج الداخلي الخام كمقياس لحجم ونشاط الاقتصاد في الدولة المعنية، وهو مؤشر هام يُستخدم في تقييم صحة الاقتصاد ونموه. وقد تم الحصول على قاعدة بياناته انطلاقا من البنك الدولي.

الشكل(2): منحنى تطورالناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الملحق(1)

نلاحظ من خلال المنحنى البياني في الشكل(2) أن الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1999-2021 في تزايد مستمر، ويعود هذا الارتفاع الى عدة عوامل منها:

-بفضل الاستثمارات العمومية،

-بسبب برامج التنمية التي وضعتها الجزائر لتصحيح الاوضاع الاقتصادية،

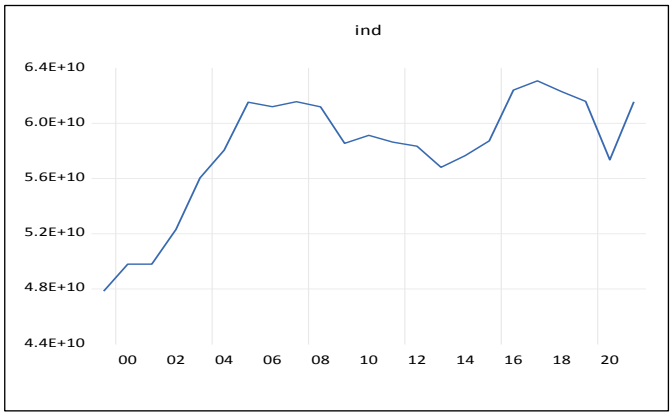
-تحسين أداء بعض القطاعات مثل الأشغال العمومية والري،

-ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية.

- **حجم الانتاج الصناعي:**

حجم الإنتاج الصناعي يشير إلى كمية السلع والمنتجات التي يتم إنتاجها في قطاع الصناعة خلال فترة زمنية معينة في دولة معينة. يتم قياس هذا الإنتاج عادةً بالوحدات الفيزيائية مثل الطن أو القطعة أو اللتر، ويشمل مجموعة واسعة من المنتجات مثل الآلات، والمواد الكيميائية، والمواد الغذائية، وغيرها. تُعتبر كفاءة ونمو الإنتاج الصناعي مؤشرًا هامًا على صحة ونشاط القطاع الصناعي في الاقتصاد، ويُعتبر عاملًا مهمًا في تقدير القوة الاقتصادية للدولة ومدى تقدمها الصناعي. وقد تم الحصول على قاعدة بياناته انطلاقا من البنك الدولي، يمثل الشكل(3): منحنى تطور حجم الانتاج الصناعي خلال فترة الدراسة.

الشكل(3): منحنى تطور حجم الانتاج الصناعي خلال فترة الدراسة



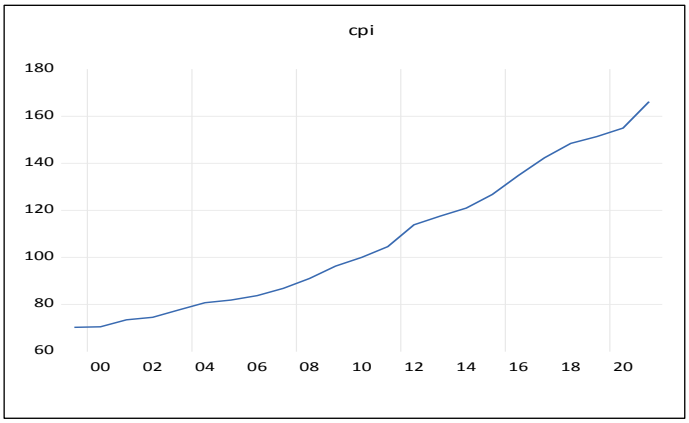
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الملحق(1)

نلاحظ من خلال المنحنى البياني في الشكل(3) أن حجم النتاج الصناعي في الجزائر في ارتفاع خلال الفترة 1999-2005 وكان نتيجة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والاستثمارية والتقنية التي ساهمت في تعزيز النمو والانتاجية في الصناعة. كما نلاحظ تذبذب في قيم الانتاج الصناعي خلال الفترة 2005-2021 ويمكن تفسيرها بوجود مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تاثرت بالاقتصاد الجزائري وبيئة الأعمال.

- **مؤشر اسعار الاستهلاك:**

هو مقياس يستخدم لقياس التغيرات في مستوى الأسعار لسلع وخدمات الاستهلاك التي يشتريها المستهلكون خلال فترة زمنية معينة، ويُعتبر مؤشرًا مهمًا لقياس التضخم في الاقتصاد. يُحسب معدل التضخم بناءً على تغير مؤشر أسعار الاستهلاك، حيث يعبر عن الزيادة النسبية في متوسط الأسعار خلال فترة معينة مقارنة بفترة أخرى. يعتبر التضخم المعتدل مفيدًا للاقتصاد، لكن التضخم الزائد قد يؤدي إلى فقدان قوة الشراء للعملة وتقليل القيمة الحقيقية للأموال والادخار. وقد تم الحصول على قاعدة بياناته انطلاقا من البنك الدولي، يمثل الشكل(4): منحنى تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال فترة الدراسة.

الشكل(4): منحنى تطور مؤشر اسعار الاستهلاك خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الملحق(1)

نلاحظ من خلال المنحنى البياني في الشكل(4) أن مؤشر اسعار الاستهلاك خلال الفترة 1999-2021 في تزياد مستمر،وهذا راجع الى عدة عوامل منها: السياسيات الحكومية مثل:

-زيادة الضرائب،

-التقلبات العالمية في الأسعار،

-زيادة تكلفة الانتاج،

-تضخم النقدية.

- **حجم الصادرات:**

هي البضائع، والخدمات المنتَجة في بلد واحد، والتي يتم شراؤها من قبل المقيمين في بلد آخر، ولا تعتبر معرفة نوعية هذه البضائع، أو الخدمات، أو كيفية إرسالها من الأمور المهمة ،حيث يمكن أن يتم إرسال هذه البضائع عبر الشحن، أو حملها في الأمتعة الشخصية على متن الطائرة، أو إرسالها عبر البريد الالكتروني، معبرا عنها بالرمز EX (بالدولار الامريكي)، وقد تم الحصول على قاعدة بياناته انطلاقا من البنك الدولي، يمثل الشكل(5): منحنى تطور حجم الصادرات خلال فترة الدراسة.

الشكل(5): منحنى تطور الصادرات خلال فترة الدراسة



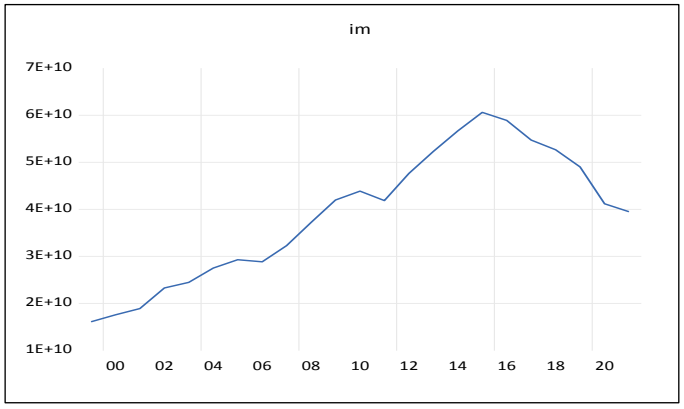
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الملحق(1)

من خلال منحنى تطور حجم الصادرات نلاحظ: تزايد الصادرات في الفترة الأولى1999-2008 خلال هذه الفترة، شهدت الجزائر زيادة ملحوظة في قيمة الصادرات. يمكن أن تعزى هذه الزيادة جزئيًا إلى ارتفاع أسعار النفط،ثم نلاحظ التذبذب في الفترة الوسط 2008-2014 خلال هذه الفترة شهدت الصادرات تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض. تأثرت الصادرات بتقلبات أسعار النفط على المستوى العالمي، بالإضافة إلى تغيرات في الطلب العالمي على الموارد الطبيعية. ثم نلاحظ انخفاض الصادرات في الفترة الأخيرة 2014-2021 منذ عام 2014، شهدت الجزائر انخفاضًا تدريجيًا في قيمة الصادرات. يمكن أن يعزى هذا الانخفاض جزئيًا إلى انخفاض أسعار النفط والغاز، والذي يشكل جزءًا كبيرًا من صادرات الجزائر.

- **الواردات:**

هي عملية نقل المنتجات من مصدر خارجي إلى داخل الدولة، وتشكل الواردات العمود الفقري للتجارة الدولية، وفي حال تجاوزت قيمة الواردات لقيمة الصادرات في الدولة، فذلك يعني امتلاكها توازن تجاري سلبي، معبرا عنها بالرمز im (بالدولار الأمريكي)، وقد تم الحصول على قاعدة بياناته انطلاقا من البنك الدولي، يمثل الشكل(6): منحنى تطور حجم الواردات خلال فترة الدراسة.

الشكل(6): منحنى تطور الواردات خلال فترة الدراسة



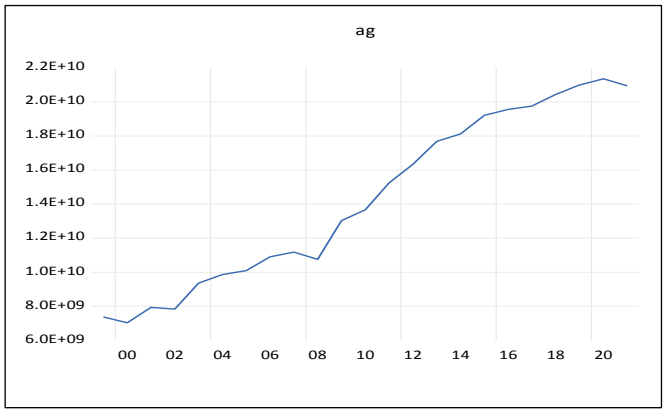
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الملحق(1)

نلاحظ من خلال المنحنى البياني في الشكل(6) في زيادة مستمرة في قيمة الواردات، يمكن تعزيت هذه الزيادة جزئيًا إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات المستوردة لتلبية احتياجات الاستهلاك والإنتاج المحلي، ثم نلاحظ انخفاض قيمة الواردات ابتداءا من السنة 2014 الى غاية 2021، يمكن أن ترجع هذه الانخفاضات جزئيًا إلى جهود الحكومة لتحقيق التوازن التجاري وتقليل العجز في الميزان التجاري.

- **حجم الانتاج الزراعي:**

حجم الإنتاج الزراعي يشير إلى كمية المحاصيل النباتية والثروة الحيوانية التي تم إنتاجها في القطاع الزراعي خلال فترة زمنية محددة، مثل موسم زراعي واحد أو سنة واحدة. يُعتبر حجم الإنتاج الزراعي مؤشرًا هامًا لقوة وأداء القطاع الزراعي في دولة معينة، ويؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي واقتصاد الدولة، حيث يحدد القدرة على تلبية الاحتياجات المحلية وتصدير الفائض إلى الأسواق العالمية. وقد تم الحصول على قاعدة بياناته انطلاقا من البنك الدولي، يمثل الشكل(7): منحنى تطور حجم الصادرات خلال فترة الدراسة.

الشكل(7): منحنى تطور حجم الانتاج الزراعي خلال فترة الدراسة



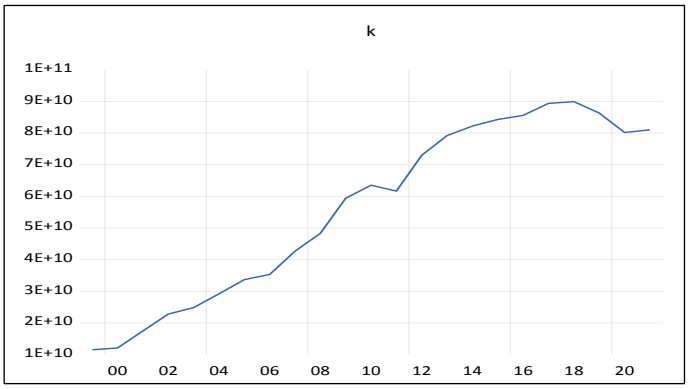
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الملحق(1)

من خلال المنحنى البياني في الشكل(7) نلاحظ أن النتاج الزراعي شهد تقلبات متعددة، ثم نلاحظ في زيادة الانتاج الزراعي ابتداءا من سنة 2008 الى غاية 2020 وهذا نتيجة لظروف جوية مواتية وزيادة الاستثمار في الزراعة، مما أدى إلى زيادة في المحاصيل والمنتجات الزراعية.

- **الاستثمار:**

هو عبارة عن رأس المال المستخدم في إنتاج أو توفير الخدمات أو السلع، وقد يكوم استثمارا ثابتا كالأسهم الممتازة والسندات أواستثمارا متغيرا مثل ملكية الممتلكات، ويعرف الاستثمار بأنه الأصول التي يشتريها الأفراد والمنشآت من أجل الحصول على دخل في الوقت الحالي أو المستقبلي، معبرا عنه بالرمز K (حجم الاستثمار الحقيقي لسنة الأساس 2015 بالدولار الأمريكي)، وقد تم الحصول على قاعدة بياناته انطلاقا من مؤشرات البنك الدولي، ومن خلال الشكل(8) سنلاحظ تطور الاستثمار في الجزائر خلال فترة الدراسة

الشكل(8): منحنى تطور الاستثمار خلال فترة الدراسة



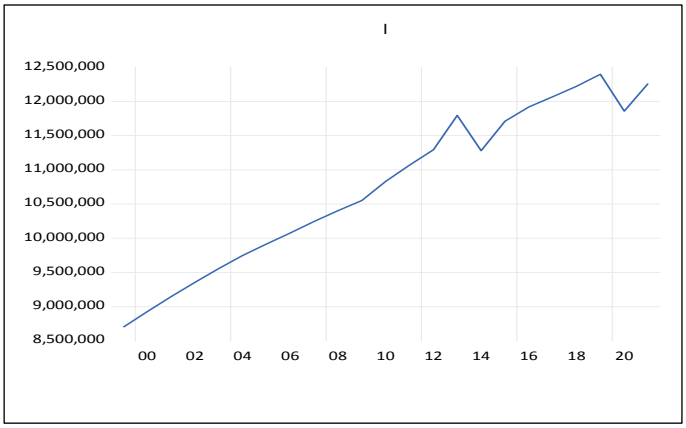
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الملحق(1)

من خلال المنحنى البياني في الشكل(8) نلاحظ زيادة في حجم الاستثمار نتيجة النفقات الاستثمارية التي خصصتها الدولة في اطار البرامج الاستثمارة لدعم الانعاش الاقتصادي.

- **عدد العمال:**

هو عدد الأشخاص الذين يعملون في مؤسسة أو صناعة معينة في فترة زمنية محددة، وقد تم الحصول على قاعدة بياناته انطلاقا من مؤشرات البنك الدولي، ومن خلال الشكل(9) سنلاحظ تطور عدد العمال في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل(9): منحنى تطور عدد العمال خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الملحق(1)

المطلب الثاني: صياغة النموذج وتقديره

لدينا خمس معدلات يجب تقديرها:

1- Ln(man) = a0 + ln(ind) + ln(Cpi) + ln(ex)
2- Ln(ind) = a0 + ln(ag) + ln(ex) +ln(im)
3- Ln(Cpi) = a0 + ln(im) + ln(gdp) + ln(ex)
4- Ln(ex) = a0 + ln(man) + ln(ind)
5- Ln(gdp) = a0 + ln(L) + ln(K)

1-تقدير النموذج الأول:

المتغير التابع: ويتمثل في حجم الصناعة التحويلية (man) في الجزائر خلال الفترة 1999-2021

المتغيرات المفسرة: بالعودة الى النظريات المفسرة لحجم الصناعة التحويلية ومدى توفر البيانات الاحصائية المتعلقة بكل متغير نجد أنها ترتكز على المتغيرات التالية: ind حجم الانتاج الصناعي الحقيقي، Cpi مؤشر اسعار الاستهلاك، ex حجم الصادرات الحقيقي.

النموذج1: Ln(man) = a0 + ln(ind) + ln(Cpi) + ln(ex)

لتقدير هذا النموذج اعتمدنا على البيانات الزمنية خلال الفترة 1999-2021 المأخوذة من معطيات البنك الدولي، واعتمادا على برنامج Eviews12 مستخدما طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين تحصلنا على النتائج اللآتية:

Log(man)= -1.7994 + 1.2965log(ind) – 0.4856log(cpi) – 0.1486log(ex)
(-0.5781) (2.9265) (-2.8230) (-0.4924)
R^2 = 0.9812 F = 223.47 Prob(F)= 0.0000 DW= 1.6598

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق(2)

التفسير الاحصائي:

- نلاحظ من الشكل السابق أن المتغيرات المفسرة حجم النتاج الصناعي ind ومؤشر أسعار الاستهلاك cpi معنوية لأن قيم الاحتمالية لها أقل من مستوى دلالة معنوية 5% (Prob<0.05)، لكن المتغير الصادرات ex غير معنوي لأن قيمة الاحتمالية لها أكبر من مستوى دلالة معنوية 5%.
- نلاحظ من خلال النموذج أن قيمة معامل التحديد R^2=0.9812، مما يعني أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، أي أن حجم الانتاج الصناعي ومؤشر أسعار الاستهلاك والصادرات يفسران حجم الصناعة التحويلية بنسبة 98.12% والباقي يترك لعوامل أخرى تدخل في حد الخطأ.
- نلاحظ من خلال النموذج أن قيمة الاحتمالية لفيشر (Prob=0.000) وهي أقل من مستوى دلالة معنوية 5%، وهذا يعني أن النموذج ككل معنوي.

وكنتيجة يمكننا القول بأن النموذج مقبول من الناحية الاحصائية.

التفسير القياسي:

- **إختبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء:**

من خلال النموذج نلاحظ أن DW=1.6598، وحسب جدول DW نجد d_L = 1.26 و D_U = 1.56 ومن خلال الملحق(3)، أن قيمة داربن واتسون D_U=1.56<DW=1.6598<2، وهذا يعني أن قيمة DW تقع في منطقة عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

التفسير الاقتصادي:

من خلال النموذج نلاحظ أن:

- معامل الانتاج الصناعي (ind) موجب، أي يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث اذا زاد حجم الانتاج الصناعي بنسبة 1% يؤدي الى زيادة حجم الصناعة التحويلية بنسبة 1.29%. وهي مقبولة اقتصاديا
- أما فيما يخص معامل مؤشر اسعار الاستهلاك (cpi) نلاحظ أن اشارته سالبة، أي يرتبط بعلاقة عكسية مع المتغير التابع وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث كلما ارتفع مؤشر اسعار الاستهلاك ب 1% ينخفض حجم الصناعة التحويلية بنسبة 0.48%. وهي مقبولة اقتصاديا، لأن الارتفاع في أسعار الاستهلاك يؤدي الى انخفاض الانتاج.

- أما معامل الصادرات (ex) فنلاحظ أنه سالب أي انه يرتبط بعلاقة عكسية مع المتغير التابع وهذا تعارض مع النظرية الاقتصادية، حيث أن أغلب الدراسات اشارت الى أن هناك وجود علاقة طردية بين الصادرات والصناعة التحويلية.

خلاصة: نقول بأن حجم الانتاج الصناعي يؤثر ايجابا ومعنويا على حجم الصناعة التحويلية وهي مقبولة اقتصاديا واحصائيا، أما مؤشر أسعار الاستهلاك يؤثر سلبا على الصناعة التحويلية وهذا أيضا مقبول اقتصاديا.

2-تقدير النموذج الثاني:

المتغير التابع: ويتمثل في حجم الانتاج الصناعي (ind) في الجزائر خلال الفترة 1999-2021

المتغيرات المستقلة: بالعودة الى النظريات المفسرة لحجم الانتاج الصناعي ومدى توفر البيانات الاحصائية المتعلقة بكل متغير نجد أنها ترتكز على المتغيرات التالية: ag حجم الانتاج الزراعي الحقيقي، ex حجم الصادرات الحقيقي، im حجم الواردات.

النموذج(2): $Ln(ind) = a0 + ln(ag) + ln(ex) + ln(im)$

لتقدير هذا النموذج اعتمدنا على البيانات الزمنية خلال الفترة 1999-2021 المأخوذة من معطيات البنك الدولي، واعتمادا على برنامج Eviews12 باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين تحصلنا على النتائج اللآتية:

$$Log(ind) = -0.0475 + 0.4395log(ag) + 0.7490log(ex) - 0.1534log(im)$$

(-0.0096) (3.9368) (4.3529) (-1.8808)

$R^2 = 0.8647$ F = 32.6099 Prob = 0.0000 DW = 1.9946

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق(4)

التفسير الاحصائي:

- نلاحظ من الشكل السابق أن قيمة Prob للمتغير حجم الانتاج الزراعي (ag) (Prob<0.05)، أي أن المتغير معنوي عند مستوى المعنوية 5%،
- قيمة Prob للمتغير الصادرات (Prob<0.05)، أي أن المتغير معنوي عند مستوى المعنوية 5%.
- أما قيمة Prob لمتغير الواردات Im (Prob>0.05)، أي أن المتغير غير معنوي عند مستوى المعنوية 5%.
- و نلاحظ من خلال النموذج أن قيمة معامل التحديد R^2=0.8647، مما يعني أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، أي أن حجم الانتاج الزراعي والصادرات والواردات يفسران المتغير التابع حجم الانتاج الصناعي بنسبة 86.47%.
- نلاحظ من خلال النموذج أن قيمة الاحتمالية لفيشر (Prob=0.000) وهي أقل من مستوى دلالة معنوية 5%، وهذا يعني أن النموذج معنوي كليا.

التفسير القياسي:

- **إحصائية داربن واتسون:** من خلال النموذج نلاحظ أن DW=1.9946 ، وحسب جدول DW فان قيمته قريبة من 2 وهذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء،

وكنتيجة: يمكننا القول بأن النموذج مقبول من الناحية الاحصائية.

التفسير الاقتصادي:

من خلال النموذج نلاحظ أن:

- معامل الانتاج الزراعي (Ag) موجب، أي أنه يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع الانتاج الصناعي، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. حيث اذا ازداد حجم الانتاج الزراعي بـ1% يؤدي الى زيادة حجم الانتاج الزراعي بـ 0.44%.
- أما معامل الصادرات (EX)، نلاحظ أنه موجب أي أنه يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. حيث اذا ارتفعت قيمة حجم الصادرات بـ 1% يؤدي الى زيادة حجم الانتاج الصناعي بـ0.75%. وهو تأثير جيد

- أما فيما يخص معامل الواردات (Im)، نلاحظ أنه سالب أي أنه يرتبط بعلاقة عكسية مع المتغير التابع وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. لأن الزيادة في الواردات يمكن أن تضر بالانتاج الصناعي، أي أنه اذا ازدادت الواردات بـ 1% يؤدي الى انخفاض الانتاج الصناعي بـ 0.15%.

نتيجة: من خلال التحليلات الثلاثة يمكننا القول بأن النموذج الثاني مقبول من الناحية الاقتصادية والإحصائية،

3-تقدير النموذج الثالث:

المتغير التابع: ويتمثل في مؤشر اسعار الاستهلاك cpi في الجزائر خلال الفترة 1999-2021

المتغيرات المفسرة: بالعودة الى النظريات المفسرة لمؤشر اسعار الاستهلاك ومدى توفر البيانات الاحصائية المتعلقة بكل متغير نجد أنها ترتكز على المتغيرات التالية: im حجم الواردات، gdp الناتج الداخلي الخام، ex حجم الصادرات الحقيقي.

النموذج(3): $Ln(Cpi) = a0 + ln(im) + ln(gdp) + ln(ex)$

$$Log(cpi) = -16.1023 - 0.2284log(im) + 1.5518log(gdp) - 0.5526log(ex)$$

(-3.9698) (-3.9584) (11.7815) (-6.1602)

$R^2 = 0.9932$ $F = 924.0350$ $Prob(F) = 0.0000$ $DW = 1.9274$

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق(5)

- نلاحظ من خلال الشكل السابق أن قيمة الاحتمالات للمتغيرات الواردات (im) والناتج الداخلي الخام (gdp) و الصادرات (ex) (Prob<0.05)، اي ان المتغيرات معنوية أي ان النموذج مقبول من الناحية القياسية عند مستوى المعنوية 5%.
- نلاحظ من خلال النموذج أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.9932$، مما يعني أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

- نلاحظ من خلال النموذج أن قيمة الاحتمالية لفيشر (Prob=0.000)، وهي أقل من مستوى دلالة معنوية 5%، ومنه النموذج معنوي كليا.

التفسير القياسي:

- **إحصائية داربن واتسون:** من خلال النموذج نلاحظ أنDW=1.9274 ، وحسب جدول DW ومن خلال الملحق(3)، أن قيمة داربن واتسون 1.56<DW=1.9274<2، وهذا يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

وكنتيجة يمكننا القول بأن النموذج مقبول من الناحية الاحصائية.

التفسير الاقتصادي:

من خلال النموذج نلاحظ:

- معامل الواردات (Im) سالب، اي أنه يرتبط بعلاقة عكسية مع المتغير التابع وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث كلما زادت الواردات ينخفض التضخم لأن الواردات تعتبر كموارد لمواجهة الطلب الكلي. والناتج عن زيادة حجم الواردات بـ1% يؤدي الى انخفاض مؤشر اسعار الاستهلاك ب0.22%.
- اما فيما يخص معامل الناتج الداخلي الخام (Gdp) نلاحظ أنه موجب، أي أنه يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. أي انه اذا ازداد حجم الناتج الداخلي الخام بـ1% يؤدي الى زيادة مؤشر اسعار الاستهلاك بـ 1.55%.وهو تأثير قوي
- أما معامل الصادرات (EX) سالب، أي يرتبط بعلاقة عكسية مع المتغير التابع وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ،لأن الزيادة في الصادرات تعمل على تقليل الضغط على العرض المحلي أي عند زيادة حجم الصادرات بـ 1% يؤدي الى انخفاض مؤشر اسعار الاستهلاك ب0.55%.

ومنه يمكننا القول أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية.

نتيجة: من خلال التحليلات الثلاثة نلاحظ أن النموذج مقبول اقتصاديا إحصائيا وقياسيا.

4-تقدير النموذج الرابع:

$$Ln(ex) = a0 + ln(man) + ln(ind)$$

$$Log(ex) = -8.1023 + 1.4103log(man) - 0.0778log(ind)$$

$$(-2.7225) \quad (18.8867) \quad (-0.9295)$$

$R^2 = 0.9618$ $F = 186.4357$ $Prob(F) = 0.0000$ $DW = 1.6316$

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق(6)

التفسير الاحصائي:

- نلاحظ من خلال الشكل السابق أن قيمة الاحتمالية لمتغير حجم الصناعة التحويلة man (Prob<0.05)، أي أن المتغير معنوي عند مستوى المعنوية 5%.
- وايضا قيمة الاحتمالية للمتغير حجم الانتاج الصناعي ind (Prob<0.05)، أي أن المتغير غير معنوي عند مستوى المعنوية 5%
- نلاحظ من خلال النموذج أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.9618$، مما يعني أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، أي أن حجم الصناعة التحويلية و حجم النتاج الصناعي يفسران المتغير التابع الصادرات بنسبة 96.18%.
- نلاحظ من خلال النموذج أن قيمة الاحتمالية لفيشر (Prob=0.000)، وهي أقل من مستوى دلالة معنوية 5%، مما يعني أن النموذج معنوي كليا.

النموذج مقبول من الناحية الاحصائية

التفسير القياسي:

إحصائية داربن واتسون: من خلال النموذج نلاحظ أن DW=1.6316 ، وحسب جدول DW ومن خلال الملحق(3)، أن قيمة داربن واتسون 1.56<DW=1.6316<2، وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء،

أي النموذج مقبول من الناحية القياسية.

التفسير الاقتصادي:

- نلاحظ أن معامل حجم الصناعة التحويلية (man) موجب، أي أنه يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع مما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. أي أنه اذا ازداد حجم الصناعة التحويلية ب1% يؤدي الى زيادة حجم الصادرات بـ 1.41%. وهو تأثير قوي على الصادرات.
- أما فيما يخص معامل الانتاج الصناعي (ind) فنلاحظ وجود تأثير سلبي لمتغير الانتاج الصناعي على الصادرات أي انه يرتبط بعلاقة عكسية مع المتغير التابع وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية لأن الانتاج الوطني الجزائري يعتمد بشكل كبير على اليد العاملة عوض رأس المال، أي الزيادة في حجم الانتاج الصناعي بـ 1% يؤدي الى انخفاض حجم الصادرات بـ0.07%، وهو تأثير ضعيف.

ومنه يمكننا القول أن النموذج مقبول نوعا ما اقتصاديا.

نتيجة: من خلال التحليلات الثلاثة يمكننا القول بأن النموذج مقبول من الناحية القياسية والاقتصادية نوعا ما.

5-تقدير النموذج الخامس:

المتغير التابع: ويتمثل في الناتج الداخلي الخام (gdp) في الجزائر خلال الفترة 1999-2021

المتغيرات المفسرة: بالعودة الى النظريات المفسرة للناتج الداخلي الخام ومدى توفر البيانات الاحصائية المتعلقة بكل متغير فإننا نجدها ترتكز على المتغيرات التالية: عدد العمال L، حجم الاستثمار الحقيقي K.

النموذج (5): $Ln(gdp) = a0 + ln(L) + ln(K)$

لتقدير هذا النموذج اعتمدنا على البيانات الزمنية للفترة 1999-2021 والمأخوذة من معطيات البنك الدولي، والاعتماد على البرنامج الاحصائي **Eviews12 مستخدمين طريقة المربعات الصغرى العادية** تحصلنا على النتائج التالية:

$$Log(gdp) = 1.5625 + 1.3579log(l) + 0.0857log(k)$$

$$(0.7142) \quad (7.5955) \quad (2.8575)$$

$R^2 = 0.9884$ F= 855.9717 Prob(F) = 0.0000 DW = 1.6913

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق(7)

التفسير الاحصائي:

- نلاحظ من خلال الملحق (7) أن قم المتغيرين عدد العمال (L) وحجم الاستثمار (K) الحقيقي (Prob<0.05)، أي أن المتغيريين معنويين أي النموذج مقبول من الناحية القياسية عند مستوى المعنوية 5%.
- نلاحظ من خلال النموذج أن قيمة معامل التحديد R^2= 0.9884، مما يعني أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- نلاحظ من خلال النموذج أن قيمة فيشر المحسوبة (855.9717) أكبر من المجدولة عند 5% ، كما نلاحظ أن قيمة الاحتمالية (Prob=0.000)، وهي أقل من مستوى دلالة معنوية 5%وهذا يعني أنه توجد على الأقل معلمة واحدة من معلمات متغيرات النموذج لا تساوي الصفر، أي أنه يوجد على الأقل متغير مستقل يؤثر على المتغير التابع وفق علاقة خطية.

وكنتيجة يمكننا القول بأن النموذج مقبول من الناحية الاحصائية.

التفسير القياسي:

- **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء:**

نلاحظ أن قيمة الاحصائية DW=1.6913 ، وحسب جدول DW ، نجد أن قيمة داربن واتسون 1.56<DW=1.6913<2، وحسب الملحق (3)، نقبل الفرض الصفري اي انه لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

وكنتيجة يمكننا القول بأن النموذج مقبول من الناحية القياسية.

التفسير الاقتصادي:

من خلال النموذج نلاحظ:

- معامل الاستثمار (K)موجب أي انه يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث اذا زاد حجم الاستثمار بنسبة1% يؤدي الى زيادة الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.085% . وهو تأثير ضعيف
- اما فيما يخص معامل عدد العمال (L) نلاحظ أنه موجب أي يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع وهذا يتوفق مع النظرية الاقتصادية، أي انه اذا زاد حجم عدد العمال بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الناتج

الداخلي الخام بنسبة 1.35%. ونلاحظ أنها نسبة قوية جدا وهذا يعني أن الدولة الجزائرية تعتمد على اليد العاملة بنسبة أكبر من الاعتماد على الآلات والمعدات كالدول المتقدمة.

ومن هنا يمكننا القول بأن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية والقياسية.

خلاصة الفصل:

هدف هذا الفصل الى تحليل وقياس نموذج متغيرات الصناعة التحويلية وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1999-2021 ولتحقيق هذا الهدف قمنا بصياغة خمسة نماذج اقتصادية متعلقة بالصناعات التحويلية وتقديرها بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين ثم تحليل النتائج، فبعد تقديرنا للنموذج الأول المتكون من حجم الصناعة التحويلية كمتغر تابع وكل من حجم الانتاج الصناعي ومؤشر اسعار الاستهلاك والصادرات كمتغيرات مستقلة، وجدنا أنه عند حدوث زيادة في حجم الانتاج الصناعي يؤدي الى الزيادة في حجم الصناعة التحويلية في الجزائر بنسبة كبيرة، لأن نمو الصناعة التحويلية ترتبط بكل كبير بنمو القطاع الصناعي الأساسي، اما فيما يخص معامل أسعار الاستهلاك فوجدنا أن العلاقة عكسية أي عند حدوث زيادة في مؤشر اسعار الاستهلاك تؤدي الى انخفاض حجم الصناعة التحويلية، لأن ارتفاع اسعار الاستهلاك يؤدي الى انخفاض اسعار الاستهلاك.

اما فيما يخص النموذج الثاني المتكون من حجم الانتاج الصناعي كمتغير تابع وكل من حجم الانتاج الزراعي والصادرات والواردات كمتغيرات مستقلة، وجدنا أنه عند حدوث زيادة في الانتاج الزراعي يؤدي الى الزيادة في حجم الانتاج الصناعي بنسبة قوية في الجزائر، وذلك للتفاعل الوثيق بين القطاعين والاعتماد المتبادل على الموارد والإمدادات. أما فيما يخص الصادرات فعند حدوث زيادة في الصادرت تؤدي الى ارتفاع الانتاج الصناعي في الجزائر بنسبة قوية، وذلك لأن الصادرات تؤثر بشكل ايجابي على الطلب والاستثمار، أما فيما يتعلق بالواردات فعند حدوث زيادة في الواردات تؤدي الى انخفاض الانتاج الصناعي، لأن الواردات تؤد الى تقليل الانتاج المحلي بسبب التنافس الأجنبي.

وفيما يتعلق بالنموذج الثالث المتكون من مؤشر اسعار الاستهلاك كمتغير تابع وكل من الواردات والناتج الداخلي الخام والصادرات كمتغيرات مستقلة، وجدنا أنه عند حدوث زيادة في الواردات تؤدي الى انخفاض مؤشر اسعار الاستهلاك، وهذا يدل على الواردات تعتبر كموارد لمواجهة الطلب الكلي، وكذلك بالنسبة لحدوث زيادة في الصادرات فتؤدي الى انخفاض مؤشر اسعار الاستهلاك، ومنه يدل على ان الصادرات تعمل على تقليل الظغط على العرض المحلي، أما فيما يتعلق بالزيادة في الناتج المحلي الخام يؤدي الى ارتفاع مؤشر اسعار الاستهلاك بنسبة قوية جدا في الجزائر، وهذا يدل على زادة الطلب الداخلي أو الزيادة في التكاليف الانتاجية.

وفيما يخص النموذج الرابع المتكون من الصادرات كمتغير تابع وكل من حجم الصناعة التحويلية والانتاج الصناعي كمتغيرات مستقلة، وجدنا أنه عند حدوث زيادة في الصناعة التحويلية تؤدي الى الزيادة في الصادرات بنسبة قوية في الجزائر، وهذا يعني أن تأثير الصناعة التحويلية على الصادرات قوي، أما فيما يخص الانتاج الصناعي فالزيادة فيه تؤدي الى انخفاض نسبة الصادرات في الجزائر، وهذا يعني أن إنتاج الجزائر يتجه بشكل رئيسي لتلبية الطلب المحلي دون التأثير على حجم الصادرات وكذلك يعتمد بشكل كبير على اليد العاملة عوض رأس المال.

أما فيما يتعلق بالنموذج الخامس المتكون من الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع وكل من المتغيرين الاستثمار وعدد العمال كمتغيريين مستقليين، وجدنا انه عند حدوث زيادة في حجم العمال تؤدي الى الزيادة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر بنسبة كبيرة، وهذا ما يدل على ان الانتاج في الجزائر يعتمد بدرجة كبيرة على اليد العاملة، اما فيما يخص معامل الاستثمار فوجدنا ان العلاقة طردية أي عند حدوث زيادة في الاستثمارات تؤدي الى الزيادة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر الصناعات التحويلية من القطاعات الرئيسية في اقتصاد الجزائر، حيث تسهم بشكل كبير في توليد الدخل وخلق فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية. وتعتمد الصناعات التحويلية في الجزائر بشكل أساسي على استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في البلاد، مثل النفط والغاز والمعادن، وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية. كما تواجه الصناعات التحويلية في الجزائر تحديات عدة، بما في ذلك تقلبات أسعار السلع العالمية وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي لكن مع اتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز بيئة الأعمال وتحسين البنية التحتية وتعزيز التنافسية، يمكن للصناعات التحويلية في الجزائر أن تلعب دورا أكبر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام، كما يتطلب الأمر استراتيجيات فعالة لتعزيز التنويع الاقتصادي وتعزيز الابتكار وتطوير المهارات العمالية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى معيشة المواطنين في الجزائر.

فبعد دراستنا لموضوع علاقة قطاع الصناعات التحويلية بالمتغيرات الاقتصادية ولبلوغ الهدف المنشود والجواب على الإشكالية المطروحة وهي: ماهي علاقة قطاع الصناعات التحويلية بالمتغيرات الإقتصادية قسمنا البحث الى فصلين حيث تناولنا في الفصل الأول الى الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي والصناعات التحويلية من مفاهيم وانواع ....الخ، ثم تطرقنا الى علاقة الصناعات التحويلية ببعض المتغيرات الاقتصادية، أما في الفصل الثاني تم تخصيصه الى الدراسة القياسية لعلاقة الصناعات التحويلية بالمتغيرات الاقتصادية بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين.

الفرضيات:

- من خلال قيامنا بالدراسة الاقتصادية وجدنا أن العلاقة طردية بين حجم الانتاج الصناعي وحجم الصناعة التحويلية، أي انه عند حدوث زيادة في حجم الانتاج الصناعي يؤدي الى زيادة حجم الصناعة التحويلية، ووجدنا أن هناك علاقة طردية بين الانتاج الزراعي والانتاج الصناعي، أي أنه عند حدوث زيادة في حجم الانتاج الزراعي يؤدي الى زيادة الانتاج الصناعي، وهذا يعني أن الفرضية الأولى صحيحة، أي أن القطاع الصناعي والزراعي من محددات الصناعة التحويلية في الجزائر.
- بعد الدراسة القياسية وجدنا أن هناك علاقة عكسية بين مؤشر اسعار الاستهلاك وحجم الصناعة التحويلية في الجزائر، أي انه عند الزيادة في حجم الصناعة التحويلية يؤدي الى انخفاض مؤشر اسعار الاستهلاك، ووجدنا أيضا أن هناك علاقة طردية بين حجم الصناعة والصادرات في الجزائر وهي علاقة قوية جدا، ومنه الفرضية الثانية صحيحة، أي أن الصناعة التحويلية تؤثر على اسعار الاستهلاك والصادرات في الجزائر.
- من خلال الدراسة نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين حجم الانتاج الصناعي وحجم الواردات، أي عند حدوث زيادة في حجم الواردات يؤدي الى انخفاض حجم الانتاج الصناعي.

النتائج:

وبعد قيامنا بالدراسة القياسية بغية الوصول الى نمذجة قياسية لمتغيرات موضوعنا وهو علاقة قطاع الصناعات التحويلية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، توصلنا الى النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية بين حجم الانتاج الصناعي وحجم الصناعة التحويلية أي انه اذا حدثت زيادة في الانتاج الصناعي تؤدي الى حدوث زيادة في حجم الصناعة التحويلية.
- وجود علاقة عكسية بين مؤشر اسعار الاستهلاك وحجم الصناعة التحويلية أي انه اذا حدثت زيادة في مؤشر اسعار الاستهلاك يؤدي الى انخفاض حجم الصناعة التحويلية، وهذا يدل على أن مؤشر اسعار الاستهلاك يؤدي الى انخفاض الانتاج.
- وجود علاقة طردية قوية بين الانتاج الزراعي والانتاج الزراعي، أي عند حدوث زيادة في الانتاج الزراعي يؤدي الى زيادة الانتاج الصناعي، مما يدل على أن الانتاج الصناعي يتأثر بدرجة كبيرة بالانتاج الصناعي.
- وجود علاقة عكسية بين الواردات والانتاج الصناعي، مما يدل على أن الانتاج الصناعي في الجزائر يتأثر بالواردات.
- وجود علاقة طردية قوية بين الناتج المحلي الخام ومؤشر اسعار الاستهلاك وهي علاقة قوية، أي أنه اذا حدثت زيادة في الناتج الداخلي الخام يؤدي الى الزيادة في مؤشر اسعار الاستهلاك، مما يدل على أن اسعار الاستهلاك في الجزائر يتأثر بالناتج الداخلي الخام.
- وجود علاقة طردية قوية بين الصناعة التحويلية والصادرات، أي انه عندو حدوث زيادة في حجم الصناعة التحويلية تؤدي الى زيادة الصادرات بشكل قوي، مما يدل على أن الصناعة التحويلية تؤثر شكل قوي على الصادرات.

التوصيات:

ومن أهم التوصيات المتوصل اليها:

تعتبر الصناعات التحويلية قطاعا مهما يعمل فيه بشكل واسع في مختلف المجالات، خاصة في الجوانب الاقتصادية التي حظيت بأهمية كبيرة خلال هذا القرن من قبل دول العالم جميعا. لذا، ينبغي على الجهات المسؤولة عن هذه الصناعات في الجزائر أن تولي اهتماماً خاصاً بها.

- يجب تعزيز التكامل الاقتصادي بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد الجزائري، مما يسهم في تعزيز قدرة الصناعات التحويلية على النمو والتوسع.
- دعم قطاع الصناعات التحويلية لزيادة الإنتاج والإنتاجية.
- ظرورة السيطرة على المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على قطاع الصناعات التحويلية.
- تشجيع الابتكار والاعتماد على التكنولوجيا في الصناعات التحويلية، من خلال دعم البحث والتطوير وتوفير الدعم التقني والتدريب المهني.
- تحسين البنية التحتية الصناعية، مثل الطرق والموانئ والاتصالات، لتعزيز قدرة الصناعات التحويلية على التنافسية والتوسع.
- تطوير سياسات تحفيزية مستهدفة لتعزيز الصناعات التحويلية، مثل تقديم الحوافز المالية والضريبية، وتوفير بيئة استثمارية ملائمة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1) روب موريس، "النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة"ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت1979

2) فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2006، ص 142.

3) ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2004

4) حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2006

5) عبد المطلب عبد الحميد،النظرية الاقتصادية(تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001

6) محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 2005

7) علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، (الواقع، العوائق وسبل النهوض)، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2010

8) عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1989

9) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية مصر، 2000، ص141.

10) محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999

11) مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2005

12) محروس اسماعيل محمد، اقتصاديات الصناعة، دراسة نظرية تطبيقة، الاسكندرية، دار الجامعات المصرية، 1987

13) محمد ابراهيم عبد الرحيم، المتغيرات العالمية للمنضمات الخصخصة–العولمة– الاقتصاد المعرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2007

14) حيدر صالح محمد، الإستراتيجية المقترحة لتنمية الصناع التحويلية في العراق، (معهد الإدارة التقني، العراق، 2006)

15) محمد عبد العزيز عجمية إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بجامعة الاسكندرية، مصر 2003.

16) دائرة البحوث الاقتصادية، نحو اعادة الاعتبار للصناعات التحويلية العربية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، جانفي 2016

17) محمد شيخي، كتاب طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى 2011

18) إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى 2013

19) كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1988

20) عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث،

21) مدحت القريشي، " التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات–"، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، سنة 2007

22) أشواق بين قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013

23) رشاد العصار، عليان الشريف، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000

اطروحات:

1) أحمد هدروق، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر والراس المال البشري في النمو الاقتصادي بعيد المدى(دراسة قياسية لحالة دول شمال افريقيا)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، في الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2017

2) ناصر الدين القريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في الإقتصاد الدولي، كلية الاقتصاد، جامعة وهران، 2014

3) عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منضمة الأوبك وآثاره على النمو الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية 1970-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2011

4) بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010

5) حسيني وسام، أثر الطلب على العمل في النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنير شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2018

6) ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، 2014-2015

7) .مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة كتوراه للعلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان

8) يعقوبن صليحة، واقع التنمية الصناعية في الدول العربية فيظل المتغيرات الإقتصادية الدولية دراسة مقارنة (الجزائر، مصروالسعودية)، أطروحة مقدمة ظمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائرجامعة الجزائر3، 2016-2017،

المطبوعات الجامعية:

1) قادة اقاسم، عبد المجيد قدي، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

المقالات والمداخلات:

1) . بلغنو سمية، متطلبات تعزيز تنافسية الصناعات التحولة العربية في ظل انعكاسات منطلق التبادل الحر الوروبية، مدخل في ملتقى دولي الرابع حول المنافسة والاستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسين بن بوعلي، شلف، 09-10 نوفمبر 2010.

2) . بوضياف ياسين، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، مقال، جامعة الشلف

3) . عياش زبير، مجلخ سليم، دور آلية تشجيع الاستثمار بالقرض المصغر في تنمية وتطوير الصناعة المحلية، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر يومي 09-2014/12/10

4) . كريمو دراجي، عبد الناصر حسيني، واقع وافاق الصناعة التحويلية في الجزائر، دراسة حالة الصناعة البيتروكيماوية

5) . محمد زرقون، وآخرون، دور الصناعات التحويلية في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة حالة قطاع الحديد والصلب–، أعمال الملتقى الدولي الرابع حول التأهيل الصناعي وتحديات انماء الاقتصاديات العربية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر يوم 23 و 24 نوفمبر2015

6) محمد شبع، الصناعات التحويلية وأهميتها في العراق، كلي الآداب- جامعة كوفة، العراق

المجلات:

1) أسماء مخاليف، اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الانتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 13/العدد:01، جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)، 2023
2) جلابة علي، هجريس سهيلة، أثر الانفتاح التجاري على الصناعات التحويلية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة1988-2019، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف(الجزائر)، 2024/04/28
3) حسين بن عارية، بطاهر سمير، دورالتعليم في النمو الاقتصادي، مجلة السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، العدد الثاني، ديسمبر 2011
4) زاتيمي محمد عبد الرحمان، غزازي عمر، أثر السناعة التحويلية على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000-2021، مجلة الابداع، المجلد 14/ العدد: 01 (2014)
5) طزوطة فاطمة، مخضار سليم، تحليل أثر الصناعة التحويلية الغذائية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2005-2020)، المجلد التاسع، العدد 03(أفريل 2023)
6) هيام خزعل ناشور، واقع ومؤشرات تطور دور الصناعات التحويلية فيعملية التنمية الاقتصادية في محافضة البصرة للمدة (2000-2017)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07/ العدد01، جوان 2022
7) محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلة الباحث، عدد 2012/10

مواقع الكترونية:

1.جلال خشيب، النمو الاقتصادي، الموقع الالكترونيwww.alukah.net، 20/04/2023،

2. https://www.linkedin.com/pulse/how-inflation-affecting-manufacturing-industry-morty-hodge/ consulté le 20/05/2024

المراجع الأجنبية:

1) Gilbert abraham , Dynamique economique, 7 edition, paris, edition dalloz, 1991
2) Solow. R.M. les evolution de la theorie croissance. Revue problemes economiques N2432. 19 juillet. 1995
3) Dilek Temiz Dinç, Aytaç Gökmen, The Relationship Between the Manufacturing Industry and Economic Growth in Turkey, International

Journal of Applied Management Sciences and Engineering Volume 9 • Issue 1, 2022
4) Isabelle Cadoret & Cathrine Benjamin et austre, op.cit
5) Jeffrey M. Wooldridge, traduction par P.André et autre (2015), 5eéd Américaine, Belgique : De Boeck Supérieur
6) Rachid Bendhib (2014), économétrie : théorie et application, Alger : Office de Publication Universitaires (OPU)

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم(1): بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1999–2021)

t	im	k	l	gdp	ind	man	cpi	Ag	ex
1999	1,6072E+10	1,1533E+10	8701391	9,3042E+10	4,784E+10	3,9406E+10	70,2000353	7366395029	4,0758E+1
2000	1,7551E+10	1,212E+10	8926622	9,6578E+10	4,9794E+10	4,0786E+10	70,438128	7027540859	3,8581E+1
2001	1,8885E+10	1,7476E+10	9145785	9,9475E+10	4,9801E+10	4,0331E+10	73,4148351	7927066088	4,105E+1
2001	2,3266E+10	2,2813E+10	9355943	1,0505E+11	5,2316E+10	4,199E+10	74,4560791	7831941294	4,3308E+1
2002	2,4453E+10	2,4851E+10	9556009	1,1261E+11	5,6042E+10	4,5106E+10	77,6345748	9359169848	4,6556E+1
2003	2,751E+10	2,9218E+10	9747177	1,1745E+11	5,8051E+10	4,6423E+10	80,7103017	9864565020	4,8046E+1
2004	2,927E+10	3,3698E+10	9916026	1,2438E+11	6,1532E+10	4,8856E+10	81,8260784	1,0091E+10	5,0881E+1
2005	2,8831E+10	3,5312E+10	10077549	1,265E+11	6,1204E+10	4,7653E+10	83,7174876	1,0909E+10	4,9812E+1
2006	3,2262E+10	4,2669E+10	10244513	1,308E+11	6,1563E+10	4,7369E+10	86,7974504	1,1182E+10	4,9314E+1
2007	3,7231E+10	4,8343E+10	10402784	1,3394E+11	6,1196E+10	4,6224E+10	91,0145832	1,0757E+10	4,813E+1
2008	4,1996E+10	5,9387E+10	10551825	1,3608E+11	5,8547E+10	4,3132E+10	96,2361448	1,3026E+10	4,3269E+1
2009	4,3886E+10	6,3525E+10	10832192	1,4098E+11	5,9134E+10	4,2457E+10	100	1,3665E+10	4,3269E+1
2010	4,1867E+10	6,1639E+10	11067848	1,4507E+11	5,864E+10	4,1382E+10	104,524212	1,525E+10	4,2101E+1
2011	4,7645E+10	7,3001E+10	11293832	1,5E+11	5,8346E+10	4,0265E+10	113,81793	1,6348E+10	4,0501E+1
2012	5,2314E+10	7,9198E+10	11793700	1,542E+11	5,6807E+10	3,8227E+10	117,521838	1,7688E+10	3,8193E+1
2013	5,6708E+10	8,2237E+10	11279335	1,6006E+11	5,7656E+10	3,8162E+10	120,949864	1,813E+10	3,8269E+1
2014	6,0621E+10	8,4285E+10	11709818	1,6598E+11	5,8728E+10	3,8463E+10	126,736646	1,9218E+10	3,846E+1
2015	5,8924E+10	8,5575E+10	11918421	1,7129E+11	6,2402E+10	4,1124E+10	134,84487	1,9564E+10	4,1153E+1
2016	5,474E+10	8,9348E+10	12067162	1,7352E+11	6,3079E+10	4,0705E+10	142,384203	1,976E+10	3,8642E+1
2017	5,266E+10	8,9943E+10	12221429	1,756E+11	6,2302E+10	3,8832E+10	148,463995	2,0451E+10	3,7212E+1
2018	4,9027E+10	8,6366E+10	12396383	1,7736E+11	6,1592E+10	3,7479E+10	151,361668	2,1004E+10	3,4943E+1
2019	4,1182E+10	8,0191E+10	11857820	1,6831E+11	5,7351E+10	3,4087E+10	155,01725	2,1361E+10	3,0994E+1
2020	3,9494E+10	8,1009E+10	12260834	1,7403E+11	6,1563E+10	3,7178E+10	166,218895	2,0955E+10	3,5147E+1
2021	1,6072E+10	1,1533E+10	8701391	9,3042E+10	4,784E+10	3,9406E+10	70,2000353	7366395029	4,0758E+1

المصدر: مؤشرات البنك الدولي

الملحق(2): نتائج تقدير النموذج الأول بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين

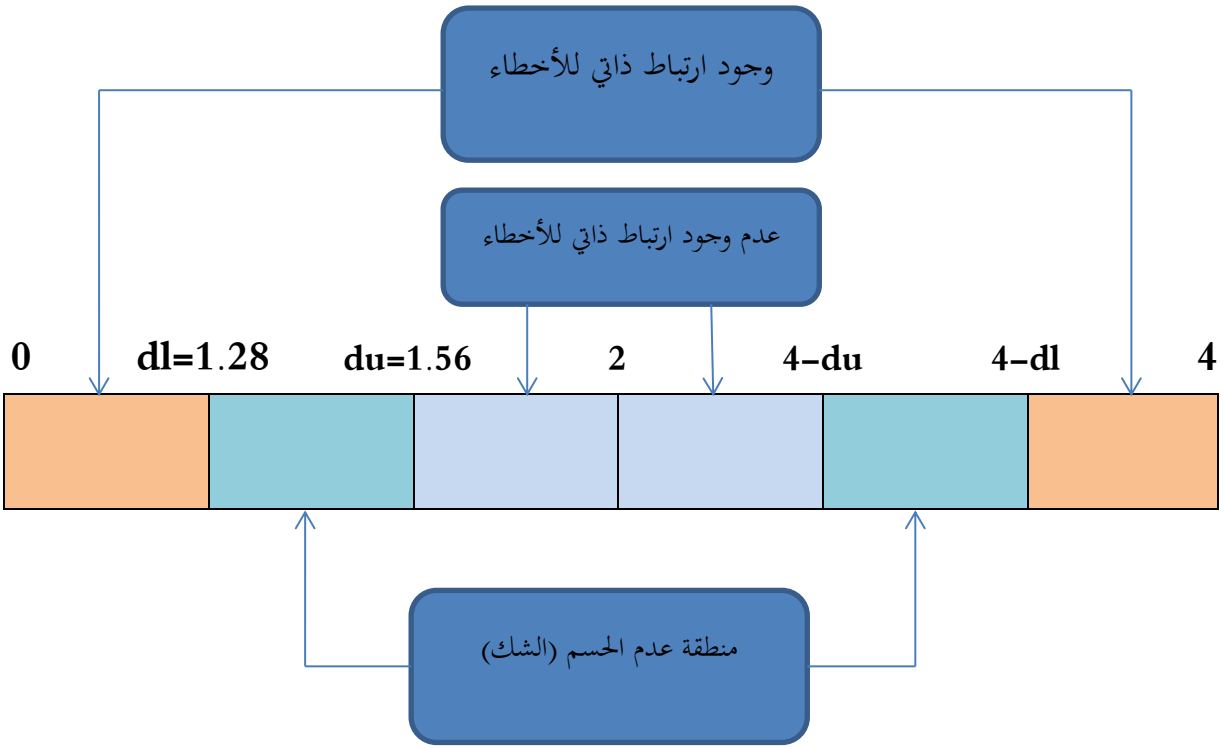
Dependent Variable: LOG(MAN)
Method: Two-Stage Least Squares
Date: 04/29/24 Time: 13:40
Sample: 1999 2021
Included observations: 23
Instrument specification: LOG(AG) LOG(IM) LOG(L) LOG(K)
Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.799414	3.112548	-0.578116	0.5700
LOG(IND)	1.296521	0.443013	2.926597	0.0087
LOG(CPI)	-0.485609	0.172014	-2.823084	0.0109
LOG(EX)	-0.148610	0.301784	-0.492440	0.6281

R-squared	0.981251	Mean dependent var	24.44608
Adjusted R-squared	0.978291	S.D. dependent var	0.092117
S.E. of regression	0.013573	Sum squared resid	0.003500
F-statistic	223.4786	Durbin-Watson stat	1.659893
Prob(F-statistic)	0.000000	Second-Stage SSR	0.063177
J-statistic	0.570990	Instrument rank	5
Prob(J-statistic)	0.449866		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على Eviews12

الملحق(3): يوضح مناطق القبول والرفض حسب داربن واتسون DW



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق(2)

الملحق(4): نتائج تقدير النموذج الثاني بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين

Dependent Variable: LOG(IND)
Method: Two-Stage Least Squares
Date: 04/29/24 Time: 13:44
Sample: 1999 2021
Included observations: 23
Instrument specification: LOG(AG) LOG(IM) LOG(L) LOG(K)
Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.047593	4.912508	-0.009688	0.9924
LOG(AG)	0.439585	0.111659	3.936845	0.0009
LOG(EX)	0.749054	0.172081	4.352917	0.0003
LOG(IM)	-0.153446	0.081585	-1.880802	0.0754

R-squared	0.864723	Mean dependent var	24.78199
Adjusted R-squared	0.843363	S.D. dependent var	0.078105
S.E. of regression	0.030912	Sum squared resid	0.018155
F-statistic	32.60998	Durbin-Watson stat	1.994693
Prob(F-statistic)	0.000000	Second-Stage SSR	0.040727
J-statistic	5.057680	Instrument rank	5
Prob(J-statistic)	0.024517		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على Eviews12

الملحق(5): نتائج تقدير النموذج الثالث بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين

Dependent Variable: LOG(CPI)
Method: Two-Stage Least Squares
Date: 04/29/24 Time: 13:48
Sample: 1999 2021
Included observations: 23
Instrument specification: LOG(AG) LOG(IM) LOG(L) LOG(K)
Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-16.10231	4.056123	-3.969876	0.0008
LOG(IM)	-0.228429	0.057707	-3.958448	0.0008
LOG(GDP)	1.551895	0.131723	11.78152	0.0000
LOG(EX)	-0.552666	0.089715	-6.160275	0.0000

R-squared	0.993265	Mean dependent var	4.637459
Adjusted R-squared	0.992202	S.D. dependent var	0.281910
S.E. of regression	0.024895	Sum squared resid	0.011775
F-statistic	924.0350	Durbin-Watson stat	1.927451
Prob(F-statistic)	0.000000	Second-Stage SSR	0.030387
J-statistic	0.175614	Instrument rank	5
Prob(J-statistic)	0.675170		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على Eviews12

الملحق(6): نتائج تقدير النموذج الرابع بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين

Dependent Variable: LOG(EX)
Method: Two-Stage Least Squares
Date: 04/29/24 Time: 13:50
Sample: 1999 2021
Included observations: 23
Instrument specification: LOG(AG) LOG(IM) LOG(L) LOG(K)
Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8.102334	2.976016	-2.722543	0.0131
LOG(MAN)	1.410322	0.074673	18.88670	0.0000
LOG(IND)	-0.077834	0.083730	-0.929578	0.3637

R-squared	0.961805	Mean dependent var	24.44565
Adjusted R-squared	0.957986	S.D. dependent var	0.126414
S.E. of regression	0.025912	Sum squared resid	0.013428
F-statistic	186.4357	Durbin-Watson stat	1.631626
Prob(F-statistic)	0.000000	Second-Stage SSR	0.101222
J-statistic	4.722633	Instrument rank	5
Prob(J-statistic)	0.094296		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على Eviews12

الملحق(7): نتائج تقدير النموذج الخامس بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين

Dependent Variable : LOG(GDP)
Method : Least Squares
Date : 04/29/24 Time : 13 :52
Sample : 1999 2021
Included observations : 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.562582	2.187669	0.714268	0.4833
LOG(L)	1.357993	0.178787	7.595581	0.0000
LOG(K)	0.085722	0.029999	2.857541	0.0097

R-squared	0.988452	Mean dependent var	25.64885
Adjusted R-squared	0.987298	S.D. dependent var	0.207330
S.E. of regression	0.023367	Akaike info criterion	-4.553860
Sum squared resid	0.010921	Schwarz criterion	-4.405752
Log likelihood	55.36939	Hannan-Quinn criter.	-4.516611
F-statistic	855.9717	Durbin-Watson stat	1.691369
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على Eviews12